ورقة بحثية

جعل المرأة مؤثّرة - وليس مجرد إحصائها:

تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام

تانيا بافنهولز
ونيك روس، وستيفن ديكسون، وآنا لينا شالشتر، وجاكي ترو

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

Inclusive Peace & Transition Initiative

نيويورك، أبريل/ نيسان 2016

© 2016 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كل الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذه النشرة هي آراء الكاتب/ الكتّاب ولا تعبّر بالضرورة
عن وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو منظّمة الأمم المتحدة أو أيٍّ
من المنظّمات التابعة لها.

المؤلفون: تانيا بافنهولز
ونيك روس، وستيفن ديكسون، وآنا لينا شالشتر، وجاكي ترو

المحرر: لي باسكوال
مراجعة: نهلة فالجي، وإميلي كيني
تنسيق الإنتاج: ناتاشا لاموغو

تستند هذه الورقة إلى نتائج المشروع البحثي متعدد السنوات الذي أجراه معهد
الدراسات العليا الدولية والإنمائية بعنوان "توسيع نطاق المشاركة في المفاوضات
السياسية وتنفيذها" (2011- حتى الآن)، وأُعدّ أصلاً كأحد مُدخلات الدراسة
العالمية في إطار التحضير للمراجعة رفيعة المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن
الدولي رقم 1325

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.inclusivepeace.org

الصيغة المقترحة للاستشهاد بالورقة:
تانيا بافنهولز، ونيك روس، وستيفن ديكسون، وآنا لينا شالشتر، وجاكي ترو
"جعل المرأة مؤثرة - وليس مجرد إحصائها: تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على
مفاوضات السلام" جنيف: مبادرة السلام والانتقال الشامل (معهد الدراسات العليا
الدولية والإنمائية)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أبريل/ نيسان 2016

ورقة بحثية

جعل المرأة مؤثّرة -
وليس مجرد إحصائها:

تقييم إدماج المرأة
وتأثيرها على مفاوضات السلام

تانيا بافنهولز

ونيك روس، وستيفن ديكسون، وآنا لينا شالشتر، وجاكي ترو

تلقّت هذه الدراسة أيضاً الدعم من:

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA
Directorate of Political Affairs DP
Human Security Division

مبادرة السلام والانتقال الشامل هى مبادرة من:

THE GRADUATE INSTITUTE GENEVA

INSTITUT DE HAUTES ÉTUDES INTERNATIONALES ET DU DÉVELOPPEMENT
GRADUATE INSTITUTE OF INTERNATIONAL AND DEVELOPMENT STUDIES

© بواسطة مبادرة السلام والانتقال الشامل
(معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية)
وهيئة الأمم المتحدة للمرأة،
2016 جميع الحقوق محفوظة

جدول المحتويات

قائمة المربعات	3
قائمة الأشكال	4
قائمة المختصرات	6
ملخص تنفيذي	7
1. مقدمة	11
2. المنهجية	13
3. إدماج المرأة: شأن مُتنازع عليه	17
4. جعل المرأة مؤثِّرة - وليس مجرد إحصائها	20
5. طرق الإدماج في المراحل المختلفة لعمليات السلام	23
6. العوامل التي تمكّن المرأة أو تعوّقها عن المشاركة والتأثير	30
7. الاستنتاجات	41
الملحق 1: قائمة دراسات الحالة	43
الملحق 2: الإطار البحثي لمشروع "توسيع نطاق المشاركة"	44
الملحق 3: قائمة بأسماء المشاركين في ورشة العمل، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥	45
8. مراجع إضافية لدراسات الحالة المستخدمة	46

قائمة المربعات

المربع 2.1 تعريف التأثير **15**

المربع 3.1 إدماج سَعَت من أجله المرأة **17**

المربع 3.2 إدماج سَعَى من أجله الوسطاء **18**

المربع 3.3 مقاومة إدماج المرأة **18**

المربع 3.4 إدماج سَعَت من أجله الأطراف الدولية **19**

المربع 3.5 إدماج سَعَت من أجله أطراف النزاع **19**

المربع 4.1 الكَمّ مقابل الكيف في مشاركة المرأة - أهمية التأثير في نيبال وأيرلندا الشمالية **21**

المربع 5.1 زيادة عدد النساء في وفود مفاوضات السلام الرسمية **25**

المربع 5.2 صياغة دستور شامل **25**

المربع 5.3 أمثلة على ممارسة الضغوط من النساء على الرجال لتوقيع اتفاقيات السلام **29**

المربع 6.1 النساء دفعن بنجاح نحو نظام الحصص (الكوتا) **31**

المربع 6.2 حصص عالية للمرأة ولكن سلطة محدودة لصنع القرار **32**

المربع 6.3 ورشة عمل عن حل المشكلات لإعداد المرأة للحوار الكونغولي الداخلي **32**

المربع 6.4 نساء متّحدات أم مجموعات غير متجانسة؟ **33**

المربع 6.5 التعاون الفعّال للمرأة في دور المراقب **34**

المربع 6.6 أمثلة من البيانات المشتركة الصادرة عن النساء **34**

المربع 6.7 دور جراسا ماشيل في تعزيز نفوذ المرأة **35**

المربع 6.8 مركز دعم المرأة **37**

المربع 6.9 التحضير للاستفتاء: تحالف نساء أيرلندا الشمالية **39**

قائمة الأشكال

الشكل 1 طرق الإدماج **14**

الشكل 2 نماذج الإدماج في المراحل المختلفة لعملية التفاوض **23**

الشكل 3 توزيع طرق الإدماج عبر مراحل العملية **24**

شكر وتقدير

يود المؤلفون أن يعربوا عن امتنانهم وشكرهم الخاص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتشجيعها ودعمها لهذه الدراسة، فضلاً عن تزويد فريق البحث بالعديد من الجولات من التعليقات الجوهرية والمناقشات المثمرة. كما نود أن نشكر مبادرة إدارة الأزمات لإعدادها ورشة عمل مشتركة لمناقشة نتائج البحث بمشروع "توسيع نطاق المشاركة" فيما يتعلق بمشاركة المرأة. تشكّل نتائج هذا البحث مضمون هذه الورقة، وقد كانت التعليقات والتغذية الراجعة من كل المشاركين في ورش العمل مفيدة للغاية (انظر قائمة المشاركين في الملحق 3). تقديراً منا لتعليقاتهم الجوهرية، نود أن نتقدم بشكرنا الخاص للزملاء التالي ذكرهم: ميرايل آفا - ميندزي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وراشيل جاسر (منظّمة السلام السويسرية)، وماري أو رايلي (منظّمة الأمن الشامل)، وأندريا أو سوليبين (المعهد الدولي للسلام)، وأنطونيا بوتر برنتيس (مبادرة إدارة الأزمات)، وديوي سورالاجا (المنظّمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات الإنمائية)، وباربرو سفيدبرج (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية)، ونهلة فالجي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وأنجيليك يونج (منظّمة الأمن الشامل). كما نود أن نشكر جميع المؤلفين والمراجعين لدراسات الحالة، والمراجعين الخارجيين، وكذلك الزملاء المشاركين في تحليل البيانات - وهم كريستوف سبورك، ولايس مينيجيلو بروسون، وكريستيان كيلر، وديبورا رايموند. ونود أيضاً أن نشكر زملاءنا من مبادرة السلام والانتقال الشامل، وخاصةً إيستيفانيا شارفيت وفرح هوانا، لدعم المراجعة النهائية لهذه الورقة، وكذلك ناتاشا لاموغو وإيميلي كيني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعمهما الفعّال للتحرير النهائي للورقة، وللحكومة السويسرية لمرونتها في توفير الدعم المالي الإضافي للمشروع. في النهاية نود أن نشكر مادلين ريس (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية) لكل ما بذلته من دعم.

قائمة المختصرات

AU الاتحاد الأفريقي

CA الجمعية التأسيسية

CEDAW اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

DRC جمهورية الكونغو الديمقراطية

EU الاتحاد الأوروبي

EZLN جيش زاباتيستا للتحرير القومي

FMLN جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتي

GCC مجلس التعاون الخليجي

GFA اتفاقية الجمعة العظيمة

GII مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

INGO منظّمة دولية غير حكومية

MARWOPNET شبكة نساء نهر مانو للسلام

MSU وحدة دعم الوساطة

NGO منظّمة غير حكومية

NIWC تحالف نساء أيرلندا الشمالية

OECD منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OSCE منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا

SAF منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان

SCR قرار مجلس الأمن

SIGI مؤشر المؤسسات الاجتماعية والجنسانية

WANEP شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام

WIPNET شبكة المرأة لبناء السلام

UN الأمم المتحدة

UN DPA إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة

UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNIFEM صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

UN Women هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ملخص تنفيذي

بعد خمسة عشر عاماً من اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً ومحدوداً إلى حد كبير في عمليات السلام والانتقال. ويتمثل التحدي الرئيسي في نقص المعرفة القائمة على الدليل للدور الدقيق لإدماج المرأة وتأثيرها في عمليات السلام. عندما كان يتم إدماج المرأة في الماضي، كان ذلك يرجع في الأساس إلى ضغط المعايير الذي مارسته المجموعات النسائية ومؤيدوها الدوليون.

تتناول نتائج مشروع "توسيع نطاق المشاركة في المفاوضات السياسية وتنفيذها" – وهو مشروع بحثي يمتد لعدة سنوات، بدأ في عام 2011 في معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية في جنيف، سويسرا، تحت إشراف الدكتورة تانيا بافنهولز – تلك الفجوات في المعرفة التجريبية. يدرس المشروع، الذي يتألف من 40 دراسة حالة نوعية متعمّقة، دور وتأثير كل الجهات والمجموعات - بالإضافة إلى أطراف الصراع الرئيسة - المشترِكة في عملية السلام والانتقال السياسي خلال جميع المراحل، بما في ذلك التنفيذ بعد التوصّل لاتفاقية.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل لإدماج المرأة بأسلوب نابع من المشروع البحثي الأكبر "توسيع نطاق المشاركة" حتى الآن، وذلك لتزويد هيئة الأمم المتحدة للمرأة (وغيرها من المنظّمات المعنية بدارسة إدماج المرأة) بدليل مُقارَن مباشر حول تأثير المرأة في حالات سابقة لعمليات السلام منذ التسعينيات.

ولأغراض هذا البحث، تم تعريف "المرأة" كمجموعات منظّمة (مثل الوفود النسائية أو منظّمات المجتمع المدني النسائية، أو الشبكات النسائية، أو التحالفات النسائية) المشارِكة جنباً إلى جنب مع غيرها من الجهات الفاعلة، مثل المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، أو المجموعات المسلحة التي كانت مُهمّشة في السابق.

الاستنتاجات الرئيسة

في الأساس، خلُص البحث إلى أن الإدماج المباشر للمرأة لا يزيد في حد ذاته من احتمالية توقيع المزيد من اتفاقيات السلام وتنفيذها. وما يُحدِث الفارق هو التأثير الذي تمتلكه المرأة فعليًا على العملية. باختصار، فإن جعل المرأة مؤثرة يُعد أكثر أهمية من مجرد إحصاء أعداد المرأة المشارِكة في عمليات السلام.

وسنسلط الضوء فيما يلي على ستة استنتاجات رئيسة تعزّز هذا الاستنتاج العام:

أولاً، حققت المرأة **إسهامات كبيرة في مفاوضات عمليات السلام وصياغة الدساتير، وكذلك في تنفيذ الاتفاقيات النهائية –** بالرغم من أن إدماجها لايزال يواجه تحديات أو عدم اكتراث في بعض الأحيان من قِبَل العديد من أطراف التفاوض والوسطاء.

ثانياً، **ترتبط قوة تأثير المرأة ارتباطاً إيجابياً مع التوصّل لاتفاقيات السلام وتنفيذها.** ففي الحالات التي استطاعت فيها المجموعات النسائية ممارسة تأثير قوي على عمليات التفاوض، كانت فرص التوصّل إلى اتفاقية نهائية أعلى بكثير مما كانت عليه في تلك الحالات التي كان تأثير المرأة فيها متوسطاً أو ضعيفاً أو غير موجودٍ على أرض الواقع. كما أن فرص تنفيذ اتفاقيات السلام - أي استدامة نتائج السلام – كانت أيضاً أعلى بكثير عندما كان للمجموعات النسائية تأثيرٌ أقوى على العملية.

ثالثاً، **مشاركة المرأة لا تُضعِف عمليات السلام.** بل على النقيض من ذلك، تبيّن أن وجود المرأة قد عزّز من تأثير الجهات الفاعلة الإضافية الأخرى (بخلاف أطراف النزاع الرئيسة) في عمليات السلام التي تم دراستها. وذلك لأنه، في الحالات التي جرى تحليلها، مارست المجموعات النسائية المنظّمة ضغوطاً للتوقيع على اتفاقيات السلام أكثر من أي مجموعة أخرى مشارِكة في عملية السلام. بطبيعة الحال، فإن مشاركة المرأة لا يمكن أبداً اعتبارها العامل الوحيد المؤثر في التوصّل إلى الاتفاقيات، كما أن بعض الاتفاقيات تم التوصّل إليها دون أي مشاركة من المرأة.

رابعاً، **لا يقتصر إدماج المرأة على المشاركة المباشرة على طاولة المفاوضات.** أُدمِجت المرأة في الماضي عبر العديد من الطرق، ومن خلال العديد من المسارات، وفي جميع مراحل

عملية السلام المختلفة (أي مراحل ما قبل المفاوضات، وأثناء المفاوضات، والتنفيذ بعد التوصّل إلى اتفاقية). في أي عملية من عمليات السلام، يُمكن تبني عدة أساليب وطرق للإدماج - إما بشكل منفصل أو، في كثير من الأحيان، بالتوازي مع بعضها البعض خلال جميع مراحل العملية. وقد تم تحديد الطرق السبع التالية للإدماج:

- **التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات:** غالباً ما أثبت نظام الحصص (الكوتا) النسائية – كمعيار من معايير اختيار وفود التفاوض - فاعليته في توسيع تمثيل المرأة على طاولة التفاوض. ومع ذلك، لا تؤدي الحصص وحدها تلقائياً إلى زيادة تأثير المرأة، حيث تشير بحوث دراسات الحالة إلى أن الولاء للأحزاب السياسية يتغلب عادةً على مصالح المرأة الحقيقية. وقد حظيت المرأة بفرص أكبر لممارسة التأثير على طاولة المفاوضات عندما كانت هناك وفود مستقلة للمرأة فقط، و/أو عندما كان هناك تنسيق استراتيجي بين النساء عبر الوفود من أجل تعزيز المصالح المشتركة، مثل صياغة مواقف مشتركة حول القضايا الرئيسة و/أو من خلال تشكيل تحالفات نسائية موحّدة عبر الوفود الرسمية.
- **صفة المراقب:** عندما مُنحت المرأة صفة مراقب، فإنها نادراً ما تمكّنت من التأثير على العملية. لم تستنبط الدراسة أي نمط محدّد لتقييم تأثير المرأة بصفتها مراقباً، فقد تنوعت الطريقة التي تمكنت المرأة بها من استخدام صفة المراقب خلال المفاوضات وفقاً لعوامل محدّدة حسب السياق.
- **المشاورات:** تبيّن أن إقامة منتديات تشاورية رسمية (أي مُعتمدة رسمياً من قِبَل فريق الوساطة وأطراف التفاوض) أو غير رسمية لتحديد القضايا، والمطالب، والمقترحات الرئيسة التي حدّدتها المرأة - بالتوازي مع مفاوضات السلام الجارية – هي الطريقة الأكثر شيوعاً لإدماج المرأة في عمليات السلام والانتقال. ومع ذلك، فلضمان تأثير هذه المشاورات في الواقع العملي، ينبغي وضع استراتيجيات توصيل واضحة وفعّالة لنقل نتائج تلك المشاورات إلى المفاوضين والوسطاء بصورة منهجية. وبشكلٍ عام، كان للمرأة نفوذٌ أكبر في المشاورات عندما استطاعت صياغة مواقف نسائية مشتركة بشأن القضايا الرئيسة، غالباً في شكل وثائق موجزة تشرح مطالب المرأة للأطراف الرئيسة في المفاوضات، والتي إما أن تُفرض بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي عن طريق ممارسة الضغوط للأخذ بها كمُدخلات في صياغة اتفاقية السلام النهائية.
- **اللجان الشاملة:** وُجد أن هذه اللجان تمثل آليةً مشتركة لمشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وبوجه عام، هناك ثلاثة أنواع من اللجان: تلك التي يتم إنشاؤها لإعداد وتنفيذ عمليات السلام والانتقال، ولجان ما بعد الاتفاقية (على سبيل المثال آليات العدالة الانتقالية، ومراقبة وقف إطلاق النار، وصياغة الدستور)، واللجان الدائمة التي تعمل على المدى الطويل. وبصفة خاصة، كان إدماج المرأة في لجان ما بعد الاتفاقية يأتي غالباً نتيجةً لأحكام تراعي النوع الاجتماعي تم تضمينها سلفاً في اتفاقية السلام. يتطلب تأمين مشاركة المرأة في جميع اللجان عبر جميع مراحل عملية السلام صياغة أحكام صريحة للمساواة بين الجنسين (مثل حصص تمثيل محدّدة) ليتم تقديمها في أقرب وقت ممكن حتى تكون حاضرةً في صياغة اتفاقية السلام النهائية.
- **ورش العمل لحل المشكلات:** اتسم تمثيل المرأة بالمحدودية الشديدة في هذه العمليات. وُجدت استثناءات لهذا الاستنتاج العام عندما كانت ورش العمل مُصمّمةً خصيصاً للمرأة، وذلك كوسيلة للتغلب على التوترات السياسية والتظلمات بين النساء. وفي مثل هذه الحالات، غالباً ما ينتج عنها تشكيل مواقف مشتركة تؤدي فيما بعد إلى زيادة تأثير المرأة بشكل عام.
- **صناعة القرار على الصعيد العام:** في بعض الحالات، تُطرح اتفاقيات السلام المتفاوَض بشأنها، أو الدساتير الجديدة، للتصويت العام (على سبيل المثال، في شكل استفتاء قومي). في الغالب، لا تتوفّر بيانات مصنّفة موثوق بها لمعرفة أنماط التصويت حسب نوع الجنس. عند توفُّر هذه البيانات، وجدنا أن أنماط تصويت المرأة لا تختلف عن مثيلتها للرجل. ومع ذلك، نجحت المجموعات النسائية في إقامة حملات انتخابية وطنية على مستوى الدولة للتصويت بالموافقة على اتفاقيات السلام، كما كان الحال على سبيل المثال في أيرلندا الشمالية.
- **العمل الجماهيري:** نظّمت المرأة، أكثر من أي مجموعة أخرى، حملات للعمل الجماهيري لصالح اتفاقيات السلام، حيث قامت بممارسة الضغط على أطراف النزاع لبدء المفاوضات، والتوقيع على اتفاقيات السلام في نهاية المطاف. كما نظّمت المرأة أيضاً حملات للعمل الجماهيري لتمكينها من الاضطلاع بدور في العمليات الرسمية التي تستبعدها.

خامساً، **هناك مجموعة محدّدة من عوامل العمليات والسياقات التي تعمل يداً بيد من أجل تمكين، أو تعويق، قدرة المرأة على المشاركة وممارسة التأثير.**

توجد تسعة عوامل رئيسة متعلقة بعملية السلام نفسها تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في عمليات السلام:

- **معايير وإجراءات الاختيار** التي تُحدّد المجموعات التي ستُدرج في العملية وتختار أعضاء المجموعة التي ستتمكّن من التأثير في نتائج المفاوضات. استطاعت المرأة إحداث تأثيرٍ ملموسٍ في المفاوضات عند وجود إجراءات قائمة مُسبقاً تراعي النوع الاجتماعي لاختيار المشاركين.
- **إجراءات صُنع القرار** التي تحدّد السبل المُتّبعة للتحقق من صحة تفضيلات مختلف الجهات الفاعلة في عمليات السلام. يمكن أن تشكّل إجراءات صُنع القرار الفارق الحاسم بين المشاركة الإسمية والمشاركة المثمرة في المفاوضات، وهي مؤثّرة عبر طرق الإدماج المختلفة. وفي واقع الأمر، قد تكون فرص المرأة في التأثير محدودة بصورة جوهرية - حتى لو أُدمجت بأعداد كبيرة – في غياب إجراءات صريحة تمكّنها من التأثير في عملية صُنع القرار.
- **بناء التحالفات** التي تتيح للمرأة الحشد، تحت مظلة جماعية، حول القضايا المشتركة والتفاوض ككتلة تمثيلية موحّدة، مما يزيد من فرصها في إيصال صوتها. غالباً ما كان تخطي الخلافات وتقاسم التظلمات يمثل أحد الشروط المُسبقة لنجاح جهود هذه التحالفات.
- **استراتيجيات التوصيل** التي تضمن للمُدخلات الواردة من الجهات الفاعلة المشارِكة من خارج طاولة المفاوضات أن تجد طريقها إلى الاتفاقية وإلى عملية السلام ككل. وتُعَدّ هذه الآليات مهمة بشكلٍ خاص لطرق الإدماج خارج طاولة المفاوضات. أما بالنسبة للمرأة، فقد ثبُت أن إعداد ورقة بموقف مشترك أو وثيقة سياسة مشتركة يُعد أمراً مفيداً بشكل خاص لكسب التأثير.
- يُوفّر **الوسطاء المؤيدون للإدماج** قيادةً داعمةً وقويةً في مفاوضات السلام، ويُعَدّون بمثابة عوامل تمكين رئيسة تضمن الإدماج الهادف للمرأة. وقد لعب التوجيه القوي والداعم من هذه الجهات الفاعلة دوراً حاسماً في دعم المرأة خلال عمليات السلام.
- يُوفّر **الإدماج المُبكّر في عمليات السلام** الشرط المُسبق الذي يضمن المشاركة المستمرة للمجموعات النسائية ويرفع من قدرتها على تقديم إسهامات مُجْدِيَة. ويُعتبر إدماج المرأة في المراحل المبكّرة – وخصوصاً في مرحلة ما قبل التفاوض – بمثابة تمهيد لطريق الإدماج المستدام للمرأة خلال المفاوضات اللاحقة وعمليات تنفيذ الاتفاقية. وقد أظهرت جميع دراسات الحالة أن المجتمع الدولي يميل إلى الاهتمام بقدرٍ أكبر بمرحلة التفاوض.
- **هياكل الدعم** - قبل المفاوضات وأثناءها وبعدها – والتي تساعد المرأة على تقديم إسهامات أكثر فاعليةً وجودةً لعملية السلام. ففي تجارب سابقة، قامت هياكل الدعم بتعزيز دور المرأة وتأثيرها خلال مفاوضات السلام وفي التنفيذ اللاحق للاتفاقيات النهائية.
- **المتابعة**، وهي أحد الأنشطة الرئيسة أثناء تنفيذ اتفاقيات السلام. ومع ذلك، لطالما كان دور المرأة في المتابعة ضعيفاً بوجه عام. حتى في الحالات التي شهدت دوراً قوياً للمرأة بشكلٍ عام - أي عندما أثّرت المرأة بقوة في المفاوضات وتمكّنت من إدراج العديد من الأحكام في الاتفاقيات النهائية وتأمين حصص للنوع الاجتماعي في هيئات التنفيذ الرئيسة - نادراً ما كانت هناك أي رقابة من قِبَل المرأة على تنفيذ هذه الإنجازات.
- **التمويل**، وهو وسيلة لتسهيل العمل خاصةً في حالة طرق الإدماج غير الرسمية. كما يستطيع التمويل دعم جاهزية المرأة وتوفير هياكل الدعم المفيدة لها، ويمكّنها من التصرف بمرونة وبشكل مستقل. كما يعزّز التمويل أيضاً مشاركة المرأة عن طريق إتاحة الشروط الأساسية المُسبقة للمشاركة.

المجموعة الأخرى من العوامل ذات الصلة هي عوامل السياق، والتي قد لا تقتصر فقط على تمكين إدماج المرأة أو تعويقه، ولكنها قد تُسهم أيضاً في تشكيل مسارات عملية السلام نفسها. وتشمل هذه العوامل: دعم النخبة أو مقاومتها، والدعم الشعبي، وتأثير الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي على عملية السلام، ووجود مجموعات نسائية قوية، وجاهزية المرأة، وتباين هويات المرأة، والمواقف والتوقعات المجتمعية والسياسية المحيطة بأدوار الجنسين، والشبكات النسائية الإقليمية والدولية، ووجود التزامات مُسبقة بشأن النوع الاجتماعي وإدماج المرأة.

عندما وُجِد أن المرأة كانت مؤثرةً في عملية تفاوض معيّنة بين أصحاب مصالح متعددين، كان ذلك في كثير من الأحيان نتيجة ضغوطها في المطالبة بإصلاحات ملموسة وأساسية. كانت هناك أربع قضايا بارزة طالبت بها المنظّمات النسائية عادةً في عمليات السلام المختلفة التى جرى تحليلها: 1) وقف الأعمال العدائية وعقد اتفاقيات طويلة الأجل لوقف إطلاق النار و/أو ممارسة الضغوط لبدء مفاوضات السلام (أو مواصلة ما تعثّر منها)؛ 2) توقيع اتفاقيات السلام – وفي هذه الحالة، مارست المرأة الضغوط

سواءً من داخل المفاوضات الرسمية أو من خارجها؛ 3) تمثيل أكبر للمرأة في عملية السلام الجارية، وكذلك في البنية السياسية للدولة فيما بعد الصراعات و4) إجراء إصلاحات سياسية وقانونية إضافية تراعي النوع الاجتماعي (على سبيل المثال المطالبة بإجراء تغييرات في القوانين التي تنظّم ملكية الأراضي والميراث أو الرعاية الصحية)، وقضايا العدالة الانتقالية (على سبيل المثال التعامل مع أي عنف جنسي أو انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت أثناء الصراع، أو المطالبة بلجان للتهدئة والمصالحة)، وقضايا إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات (على سبيل المثال المساواة في الوصول إلى برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الادماج للنساء و/أو الأطفال المحارِبين، إن وُجدت).

.1
مقدمة

في عام 2000، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يحمل الرقم (1325) مشدداً على أهمية "المشاركة المتساوية والإدماج الكامل للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن". وقد أعقب ذلك صدور سبعة قرارات أخرى بشأن المرأة والسلام والأمن؛ إلا أن معظم أطراف التفاوض والعديد من الوسطاء مازالوا لا يعتبرون مسألة إدماج المرأة وقضايا النوع الاجتماعي عناصر أساسية في عملية التفاوض حول اتفاقيات السلام والانتقال وتنفيذها. يستمر هذا الموقف برغم الإسهامات الناجحة للمجموعات النسائية في السابق في التوصّل إلى اتفاقيات السلام وتنفيذها، وبالرغم أيضاً من الضغط المكثّف الذي مارسته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من المنظّمات الدولية والمحلية من أجل مشاركة أكبر للمرأة. تكمن إحدى المشكلات الرئيسة في عدم وجود معرفة قائمة على الأدلة بشأن طرق إدماج المرأة وتأثيرها على السلام وعمليات الانتقال السياسي الأخرى (المفاوضات وما يليها). ونتيجةً لذلك، تُصمّم المفاوضات السياسية وعمليات السلام في الغالب على أساس فرَضيّات لم تُختبر وحجج مبنية على الأعراف، بدلاً من الاستناد إلى الأدلة التجريبية والتحليلات لتحديد متى، وكيف، وما هي الظروف المحيطة التي يمكن أن يعمل فيها إدماج المرأة على نحوٍ فعال.

تحت إشراف الدكتورة تانيا بافنهولز، قام المشروع البحثي متعدد السنوات "توسيع نطاق المشاركة"[1]، الذي يُجرَى في معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية ومقره جنيف، بتناول مسائل توسيع نطاق الإدماج. من خلال توظيف منهجية مقارَنة لدراسة الحالات، تناول المشروع 40 دراسة حالة متعمّقة لعمليات السلام والانتقال عن طريق تحليل مفاوضات السلام وتنفيذ الاتفاقيات (انظر قائمة دراسات الحالة في الفترة ما بين عامي 1989 و2014 في الملحق 1). وقد ركّز المشروع على جميع مجموعات الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المرأة كمجموعة مميّزة بالإضافة إلى أطراف النزاع الرئيسة التي تشارك في عمليات السلام والانتقال. وعلى وجه الخصوص، قام هذا المشروع البحثي بدراسة أعمال هذه المجموعات الإضافية في إطار طرق الإدماج السبع المذكورة أعلاه. وتُعد هذه الطرق شاملة، حيث تشمل أدواراً رسمية وغير رسمية، سواءً على طاولة المفاوضات أو بعيداً عنها (أي من خلال المشاورات وغير ذلك من الطرق [انظر الفصل 2]).

يُستخدم مُصطلحا "المشاركة" و"الإدماج" بشكلٍ متبادَل في هذه الورقة حيث يُشيرا إلى المشاركة في عملية صنع السلام أو صياغة الدساتير بصورة رسمية ضمن طريقة إدماج رسمية سواءً كان ذلك قبل المفاوضات، أو على طاولة المفاوضات، أو بالتوازي مع المفاوضات الرسمية، أو بعد إجراء المفاوضات أي أثناء مرحلة التنفيذ.

فيما يتعلق بالمرأة، يركّز المشروع بالدرجة الأولى على مشاركة المجموعات النسائية المنظّمة، أو الشبكات النسائية، أو التحالفات النسائية العاملة وفقا لطرق الإدماج سالفة الذكر. لم يكن قرار التركيز على المجموعات النسائية المنظّمة باعتبارها الوحدة المركزية للتحليل خياراً متعمّداً، بل على العكس - نتج ذلك عن حقيقة أن مشروع "توسيع نطاق المشاركة" حلل تأثيرات وإسهامات تلك الجهات المُدرجة في العملية بالإضافة إلى أطراف

1 العنوان الكامل للمشروع هو: "توسيع نطاق المشاركة في المفاوضات السياسية وتنفيذها"، ويُشار إليه خلال هذه الورقة باسم مشروع "توسيع نطاق المشاركة". بدأ المشروع في عام 2011 وما زال مستمراً حتى الآن، وقد قامت بتمويله حكومات فنلندا، وألمانيا، والنرويج، وسويسرا، وتركيا. تعاوَن مشروع "توسيع نطاق المشاركة" أيضاً مع المؤسسات الأكاديمية خارج سويسرا: حيث أُجريت أجزاء من المشروع بالتعاون مع الدكتورة إسراء كوهدار في جامعة بلكنت بأنقرة ابتداءً من عام 2014/2013. كما استفادت بحوث دراسات الحالة بشكلٍ إضافي من التعاون مع الدكتورة إيلين بابيت من جامعة تافتس في بوسطن في الفترة 2014/2013. للحصول على ملخص بنتائج البحوث حتى الآن لجميع الجهات الفاعلة، يُرجى زيارة صفحة "البحوث" على موقع مبادرة السلام والانتقال الشامل (http://www.in-clusivepeace.org/content/broadening-participation) أو زيارة الموقع: http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/ccdp/shared/Docs/Publications/briefingpaperbroader%20participation.pdf

النزاع الرئيسة بدلاً من اتخاذ المنهجية العددية وحساب معدّلات المشاركة. من خلال القيام بذلك، تبيّن لنا أن معظم الإسهامات الواضحة للمرأة حدثت عندما كانت حاضرةً بصور منظّمة بشكلٍ أو بآخر سواءً كان ذلك في شكل وفد نسائي مستقل، أو من خلال منظّمات المجتمع المدني النسائية، أو الشبكات النسائية، أو التحالفات النسائية. ومع ذلك، لم يتطرق المشروع لدراسة دور المرأة كوسيط أو مفاوض.

تتألف الورقة من سبعة فصول. بعد هذه المقدمة، يقدم الفصل 2 لمحةً موجزة عن منهجية المشروع، بينما يحلل الفصل 3 سبب حدوث الإدماج في دراسات الحالة ومن الذي بادر به. بعد ذلك يدرس الفصل 4 تأثيرات إدماج المرأة، مع تسليط الضوء على النتائج الكمّيّة المتعلقة بالتوصّل إلى الاتفاقيات والحفاظ عليها. يتضمّن الفصل 5 الإسهام الرئيس للورقة، حيث يعرض النتائج النوعية لمشاركة المرأة في مختلف مسارات ومراحل عمليات السلام ويحلل إدماج المرأة في طرق الإدماج السبع المحدّدة. يحدّد الفصل 6 ويناقش كافة عوامل العمليات والسياقات الرئيسة التي تمكّن المشاركة الجيدة للمرأة أو تعوّقها. تلخّص الخاتمة الاستنتاجات الرئيسة للبحث. تم استخراج عدة مربعات تنتشر خلال الورقة من دراسة الحالة الأربعين لتوضيح النتائج، بينما تتضمن الملاحق قائمةً بهذه الحالات والإطار البحثي للمشروع.

2. المنهجية

مجال تركيز البحث

صُمم مشروع "توسيع نطاق المشاركة" لدراسة الإدماج في عمليات السلام والانتقال السياسي. ويهدف المشروع إلى التوصّل إلى فهم ديناميّ للمفاوضات الشاملة، وتحديد كيفية مشاركة وتأثير الجهات الفاعلة في عمليات التفاوض السياسية وتنفيذها والظروف التي يجري فيها ذلك. وبالتالي، فإنه يصرف تركيز النقاش بعيداً عن ازدواجية "الإدماج – الاستبعاد" التي ميّزت النقاشات السابقة في مجال البحوث والسياسات (بافنهولز 2014a).

يصنّف مشروع توسيع نطاق المشاركة إدماج المرأة في عمليات السلام والانتقال وفقاً لسبع طرق للإدماج (بافنهولز 2014a؛ بافنهولز 2014b)[2]. تصف هذه الطرق مجموعة الصّيغ الممكنة التي تم من خلالها إدراج الجهات الفاعلة من غير الأطراف المتفاوضة الرئيسة في عمليات التفاوض الرسمية وغير الرسمية. وتضم عمليات التفاوض التي درسها المشروع مفاوضات السلام، وعمليات الانتقال السياسي، وعمليات صياغة الدساتير، بما في ذلك مرحلة ما قبل التفاوض وتنفيذ أي اتفاقيات ناتجة عن ذلك. تم تحديد الأطراف المتفاوضة الرئيسة باعتبارها العناصر الفاعلة التي تمتلك حق النقض (الفيتو) المستقل خلال المفاوضات، ومن ثم لا يمكن إجراء المفاوضات بدونها. فعلى سبيل المثال، في حالة وقوع نزاع مسلح بين الدول، تمثل حكومات / قادة تلك الدول الأطراف المتفاوضة الرئيسة، بينما في الحروب الأهلية تكون الحكومة والمتنافسين المسلحين هي الأطراف الرئيسة عادةً. عُرّفت الجهات الفاعلة المُدرَجة بأنها أي أشخاص أو مجموعات بخلاف تلك الأطراف المتفاوضة الرئيسة والتي تشارك في المفاوضات بطريقة أو أكثر من طرق الإدماج.

المراحل

بدأ المشروع في عام 2011 باستكشاف طرق الإدماج في المراجع النظرية والتجريبية، ووضع إطار عمل لإجراء تحاليل دقيقة لدراسات الحالة المقارنة. وفي عام 2014/2013 تم تطبيق إطار العمل على 40 دراسة حالة نوعية متعمّقة[3]. وفي النصف الثاني من عام 2014 والنصف الأول من عام 2015 تم تحليل البيانات الناتجة أثناء مرحلة دراسة الحالة. كما تم تطبيق منهج مقارَن لدراسة الحالة لتحليل البيانات باستخدام الأساليب النوعية في الأساس، ولكن مع تطبيق الأساليب الكمّية أيضاً.

الإطار البحثي

تضمّن الإطار البحثي تحليلاً للسياق، بما في ذلك الصراعات وعمليات السلام أو الانتقال (لم تتضمّن كل الحالات صراعاً مسلحاً بالضرورة)، من أجل تحديد التصدعات الاجتماعية والسياسية والمظالم الكبرى التي عجّلت بعملية التفاوض. أما الجزء الثاني من الإطار فقد ركّز على دراسة وقوع وعمل الطرق السبع خلال فترة الدراسة. تم جمع البيانات عن الجهات الفاعلة التي كانت ممثّلة، وطرق وكيفية الإدماج المتّبعة وأسباب ذلك، وإجراءات المشاركة في كل طريقة (بما في ذلك كيفية تخصيص العمل وكيفية صنع القرارات)، بالإضافة إلى كيفية توصيل المعلومات والطلبات والقرارات إلى عملية التفاوض الرسمية. وقد سمح ذلك بتقييم تأثير الأطراف الفاعلة المشترِكة على عمليات التفاوض ونتائجها وتنفيذها. كما تضمّن الإطار البحثي أيضاً التركيز على إدماج المرأة وتأثيرها ضمن الأطراف الفاعلة الأخرى.

2 وُصفت طرق الإدماج التي تم تطبيقها في المشروع لأول مرة في بافنهولز، عام 2014، حيث تضمنت تلك الورقة وصف تسع طرق. خُفّض هذا العدد بعد ذلك إلى سبع طرق من خلال توحيد مختلف المنتديات التشاورية تحت فئة واحدة.

3 استفادت بحوث دراسة الحالة من التعاون مع الدكتورة/ إسراء كوهدار في جامعة بلكنت في أنقرة وفريقها، وكذلك مع جامعة تافتس في بوسطن.

الشكل 1:
طرق الإدماج

سبع طرق للإدماج

1. **التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات**
   - أ. الإدماج ضمن وفود التفاوض
   - ب. زيادة عدد وفود التفاوض (أي إدماج وفد نسائي منفصل)
2. **صفة المراقب**
3. **المشاورات**
   - أ. المشاورات الرسمية
   - ب. المشاورات غير الرسمية أو شبه الرسمية
   - ج. المشاورات العامة
4. **اللجان الشاملة**
   - أ. لجان ما بعد الاتفاقية
   - ب. لجان إعداد / إجراء عمليات السلام
   - ج. اللجان الدائمة
5. **ورش العمل رفيعة المستوى لحل المشكلات**
6. **عمليات صُنع القرار الجماهيري (الاستفتاءات)**
7. **العمل الجماهيري**

المرأة في عمليات التفاوض: تعاريف

مثّلت المرأة إحدى أبرز المجموعات المشاركة في عمليات السلام والانتقال وعمليات صياغة الدساتير التي حدّدها المشروع. لغرض هذا البحث، تُعرّف المرأة بالمجموعات شبه منظمة مثل الوفود النسائية، أو منظّمات المجتمع المدني النسائية، أو الشبكات النسائية، أو التحالفات النسائية. وتعرّف الوفود (النسائية) بمجموعات من الجهات الفاعلة التي أنشئت لغرض محدّد هو إدماجها في عمليات التفاوض أو التنفيذ. وتُعرّف منظّمات المجتمع المدني النسائية باستيفائها المعايير التالية: أنها منظّمات طوعية تتفاعل في المجال العام بحيث تتركّز أهدافها ومصالحها وأيديولوجياتها أساساً على النوع الاجتماعي وقضايا المرأة. تتألف التحالفات من نساء مختلفات يتوحدن انطلاقاً من اهتمامهن بقضية أو مسألة محدّدة، وتُعتبر الشبكات النسائية بمثابة تحالفٍ مترابطٍ يتألف من منظّمات نسائية مختلفة. من الجدير بالذكر أن المشروع درس أيضاً دور نظام الحصص الذي يخصِّص للمرأة نسبة معينة من كل مقاعد المُمثَّلين في عملية التفاوض. وفقاً لهذه التعاريف، شاركت المرأة في 28 حالة من أصل 40 حالة تم رصدها.

أنواع دراسات الحالة واختيارها

عُرّفت الحالات كمفاوضات سياسية رسمية رفيعة المستوى تشمل مراحل ما قبل التفاوض، والتفاوض، والتنفيذ (إن وجدت)، أي أن دراسة الحالة تتمثّل في حالة تفاوض وليس دولة. وبالتالي، ففي البلدان التي تتضمّن أكثر من عملية تفاوض رسمية رفيعة المستوى، يقوم المشروع بدراسة حالة واحدة فقط للتفاوض أو بدراسة أكثر من حالة واحدة لكل دولة

(انظر قائمة دراسات الحالة[4] في الملحق 1). وقد تم اختيار دراسات الحالة لتوفير بيانات عن أنواع مختلفة من صناعة السلام ووضع الدساتير والإصلاحات السياسية الرئيسة التي تؤدي إلى تحولات سياسية، ولتغطية مجموعة واسعة من المناطق الجغرافية، وبحيث تضم على الأقل اثنين من طرق الإدماج. بدأت حالة واحدة في الثمانينيات، بينما بدأت 22 حالة في التسعينيات و15 حالة في العقد الأول من الألفية الثالثة وحالتان منها في العقد الثاني من الألفية الثالثة. تقع 17 حالة في أفريقيا و 13 حالة في آسيا و 4 حالات في أمريكا اللاتينية و 3 حالات في أوروبا و 3 حالات في أوقيانوسيا[5]. لم يحلّل المشروع حالات الإقصاء (أي الحالات التي تضمّنت أطراف المسار رقم 1 فقط) لأن الهدف كان تحصيل فهم أفضل لعمليات التفاوض الشاملة. وقد قام نيلسون (2012) بدراسة ما إذا كانت العمليات الإقصائية أو الشاملة قد ساهمت بالفعل في التسويات السلمية الأكثر دواماً أم لا، وتوصّل إلى أن إدماج الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يقلل من خطر فشل اتفاقيات السلام (انظر الملحق 1)

جمع البيانات

جُمعت البيانات لدراسات الحالة باستخدام مصادر البيانات الأساسية والثانوية، وكذلك من خلال إجراء مقابلات متعمّقة مع الوسطاء والمفاوضين، والجهات الفاعلة المشاركة في المفاوضات، وكذلك الأكاديميين من ذوي الخبرة في الدول محل دراسات الحالة أو سياقاتها. وقد تيسّر الوصول إلى الوسطاء والمفاوضين والجهات الفاعلة عن طريق الشبكات الأكاديمية، بالإضافة إلى المساعدة الكبيرة التي قدمها مركز الحوار الإنساني، وموارد الوفاق، ومبادرة إدارة الأزمات، إلى جانب وحدات دعم الوساطة الأممية بإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، ومركز منع نشوب النزاعات بمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحكومات كلٍّ من النرويج وسويسرا وتركيا. وقد خضعت جميع دراسات الحالة لعملية مراجعة داخلية وخارجية، حيث باشر الخبراء والممارسون في هذا المجال دور المراجعين الخارجيين.

4 على سبيل المثال، نظرنا في 3 حالات للصومال أو حالتين لمالي أو حالة احدة فقط لآتشيه أو كولومبيا.

5 أُخذت التسميات الإقليمية من رموز المناطق أو الدول وفقاً للشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. "تكوين المناطق الجغرافية الكلّية (القارّية) والمناطق الفرعية الجغرافية والتجمعات الاقتصادية المختارة والتجمعات الأخرى" 2013 http://unstats.un.org/unsd/methods/m49/m49regin.htm#asia [أحدث وصول إلى الرابط: 2016/02/18]

المربع 2.1:
تعريف التأثير

يُعرّف تأثير مجموعات وشبكات المرأة التي تم إدماجها في المفاوضات بقدرتها على المطالبة بتفضيلاتها قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.

ويمكن أن تتعلّق التفضيلات بما يلي:

- وضع القضايا ضمن جدول أعمال التفاوض والتنفيذ؛
- وضع القضايا في جوهر الاتفاقيات؛
- المشاركة في تنفيذ الاتفاقيات؛
- طلب بدء المفاوضات أو استئنافها أو توقيع الاتفاقية.

يمكن أن تكون التفضيلات إيجابية أو سلبية على حدٍّ سواء، حيث تشمل السلبية منها معارضة المفاوضات، ومعارضة اتفاقية أو معارضة تنفيذها. في حين يقوم المشروع عموماً بتقييم تأثير جميع الجهات الفاعلة المشارِكة، فإن هذه الدراسة معنية بتقييم دور وتأثير المرأة فقط.

تحليل البيانات

تم تحليل دراسات الحالة تحليلاً مقارَناً عبر فئات الإطار البحثي وبدعمٍ من برنامج حاسوبي لتقييم البيانات النوعية. وقد سمح ذلك بتقييم حضور المرأة، وأنشطتها، وأدوارها، والمسائل الإجرائية المتعلقة بها، وتأثيراتها على العملية في طرق الإدماج المختلفة - فضلاً عن العوامل الممكّنة أو المعوّقة لحضور المرأة وتأثيرها. بعد ذلك، تم تحليل حضور المرأة وتأثيرها على نتائج المفاوضات - أي التوصّل إلى اتفاقية أم لا - ودرجة تنفيذ ما يتم التوصّل إليه. نورد فيما يلي وصفاً لمنهجيات تقييم التأثير وحساب الارتباطات.[6]

6 تم تحليل جميع بيانات دراسات الحالة المستخدمة في تحديد الارتباطات / التبويب المزدوج في هذه الورقة حتى تاريخ 30 أبريل/ نيسان 2015. لا تظهر تطورات دراسة الحالة منذ ذلك الحين في حسابات هذه الورقة.

تقييم التأثير

لمقارنة وتحليل وتقييم تأثير المرأة على المفاوضات عبر دراسات الحالة، قام الباحثون بتقييم تأثير المرأة من خلال طرق الإدماج المختلفة وفق تعريف المشروع للتأثير (انظر المربع 2.1: أعلاه). تم تقييم تأثير المرأة بمقياس ترتيبي بأربعة مستويات - بدءاً من "تأثير غائب" إلى "تأثير إيجابي قوي جدًا". وقد عُرّف التأثير الضعيف للمرأة بأنه مجرّد وضع بعض البنود فقط على جدول أعمال المفاوضات أو محاولة الدفع بدرجة محدودة لبدء المفاوضات أو توقيع الاتفاقيات. كما عُرّف التأثير القوي للمرأة بوضع العديد من القضايا الهامة على جدول الأعمال وقائمة المقترحات المتعلقة بالاتفاقية، أو الدفع بقوة لبدء المفاوضات أو توقيع الاتفاقيات. وبالتالي، لم يتم تقييم تأثير المرأة على نص الاتفاقية في حد ذاته، وإنما على جدول أعمال المفاوضات أو المقترحات المحدّدة المقدمة خلال المفاوضات. **ويعني ذلك أن تقييم تأثير المرأة كان بناءً على أنشطتها في التأثير على الاتفاقية وتنفيذها، وليس على ما إذا كان قد أمكن التوصّل إلى اتفاقية أو تنفيذها أم لا.**

في الحالات التي صُنّفت فيها المعلومات الخاصة عن تأثير المرأة على أنها ضعيفة جداً بحيث لا يمكن تحليلها، أشير إلى تأثير المرأة بأنه غير موجود. قام فريقان مستقلّان من الباحثين بتقييم هذا المتغير لجميع الحالات، وتم تقصي أي تباينات في تقييماتهما بالتشاور مع مؤلفي دراسات الحالة وكذلك مع خبراء مستقلين.

ارتباطات تأثير المرأة والاتفاقيات المُبرَمَة وتنفيذها

استُخدمت فئات نتيجة عملية التفاوض لقياس ما إذا كان قد تم التوصّل إلى اتفاقية أم لا، ومدى تنفيذ هذه الاتفاقية. وصُنّفت جميع الحالات بناءً على ما إذا كان قد تم التوصّل فيها إلى اتفاقية أم لا. الحالات التي تم التوصّل فيها إلى اتفاقية، تم تصنيفها مرة أخرى بناءً على ما إذا كان قد تم تنفيذ الاتفاقية لاحقاً أم لا.

صُنّفت الحالات التي تم فيها تنفيذ القليل من أحكام الاتفاقية أو عدم تنفيذ أيٍّ منها بعد مرور خمس سنوات على توقيعها ضمن فئة "عدم تنفيذ". وصُنّفت الحالات التي تم فيها تنفيذ بعض أحكام الاتفاقية ولكن لم يتم معالجة الأحكام الرئيسة بعد ضمن فئة "تنفيذ جزئي"، بينما صُنّفت الحالات التي تم فيها تنفيذ معظم الأحكام بفئة "تنفيذ كلّي".

تمت الجدولة المزدوجة لمتغير "تأثير المرأة" مع نتائج المتغيرات المحدّدة أعلاه (التوصّل إلى اتفاقية ومستوى التنفيذ) لتحديد الارتباطات بينهما. وأجريت الاختبارات الإحصائية لتحديد أهمية وقوة الارتباطات بين تلك المتغيرات (مربع كاي؛ كيندال تاو ب).

.3

إدماج المرأة: شأن مُتنازع عليه

وجَد المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" أن مشاركة المرأة في عمليات السلام كانت في كثير من الأحيان شأناً متنازعاً عليه، ونادراً ما نُظر إليها على أنها عنصر طبيعي وواضح في الإجراءات. دائماً تقريباً، حدث إدماج المرأة لأسباب معيارية، وقُوبِل بعدم اكتراث ومقاومة في الحالات التي تم دراستها. لم تتخذ أطراف النزاع الرئيسة، أو أطراف التفاوض، تقريباً أي خطوات فعّالة تُذكر لإدماج المرأة في عمليات السلام. وبدلًا من ذلك، كان على النساء الاعتماد على جهودهن الذاتية ليتم إدماجهن (انظر المربع 3.1) أو اضطررن إلى الاعتماد على دعم خارجي من المجتمع الدولي أو وساطة أطراف ثالثة لضمان المشاركة.

المربع 3.1:

إدماج سَعَت من أجله المرأة

عملية أرتا للسلام في الصومال، 1999

جرت العادة على استبعاد المرأة من المجال السياسي في المجتمع الصومالي، وظهر ذلك جلياً في المداولات الأولى لعملية أرتا للسلام في عام 1999. تقع سلطة صنع القرار في أيدي الشيوخ الذكور للقبائل الصومالية الخمس المهيمنة بصورة تقليدية. اعتزم زعماء القبائل الخمس هيكلة اتفاقية السلام بحيث يتم توزيع السلطة على أسس قبلية، ولكنّ عدداً من الإناث في الوفود أدركن أن عملية سلام تستند بشكل صارم على الهيكلية القبَلية التقليدية للصومال ستستبعد المرأة أساساً من عملية صنع القرارات. ونتيجةً لذلك، شكّلت 92 سيدة من المائة سيدة اللائي حضرن تحالفاً نسائياً مشترَكاً لتجاوز خطوط القبيلة والتصويت ككتلة واحدة. وبذلك، بدأ هؤلاء النسوة فعلياً الإدماج الخاص بهن كمجموعة على أساس النوع الاجتماعي. تمكّنت تلك المجموعة التي عُرفت باسم "القبيلة السادسة" من إبرام ميثاق وطني يحفظ للمرأة 25 مقعداً في الجمعية الانتقالية التي تتألف من 245 عضواً، كما قامت بالتفاوض حول الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان للأطفال والنساء والأقليات.

هناك العديد من التفسيرات الممكنة لفهم الأسباب وراء إدماج أطراف النزاع والوسطاء لبعض الجهات دون الأخرى. فعلى سبيل المثال، تم إدماج منظّمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية لمجموعة من الأسباب الاستراتيجية يرتبط معظمها بمحاولات التغلب على فقدان الشرعية ولضمان تأييد الجماهير ودعمها لعمليات السلام الشاملة. وبصرف النظر عن هذه الأسباب السياسية، فإن الوسطاء الذين طالبوا بالإدماج فعلوا ذلك غالباً لكسب المزيد من الزخم لمفاوضات السلام، أو لتوليد وجهات نظر جديدة كوسيلة لتوسيع جدول أعمال المفاوضات، أو لاختبار أفكار جديدة. وبالرغم من ذلك، يبدو أن هناك اعترافاً ووعياً قومياً لدى فرق الوساطة بالأطر المعيارية الدولية التي تحفّز إدماج المرأة ومشاركتها في عمليات السلام والانتقال السياسي (انظر المربع 3.2).

المربع 3.2:

إدماج سَعَى من أجله الوسطاء

بوروندي، 1996-2013

وُجِد أيضاً أن الوسطاء بادروا بإدماج المرأة في عمليات السلام الرسمية. فخلال عملية السلام في بوروندي، ضغطت المجموعات النسائية في البداية لإدماجهن في المفاوضات الرسمية إلا أن ذلك رُفِض بشكلٍ قاطع من قِبَل الوفود الحكومية. ومع ذلك، فإن فريق الوساطة التنزاني، الذي ترأسّه في ذلك الوقت يوليوس نيريري، أيد مبدأ إدماج المرأة. ورغم أنه لم يتمكّن من تأمين تمثيل مباشر على طاولة المفاوضات، فقد تمكن نيريري من التفاوض حول حصول المرأة على صفة مراقب في تلك العملية.

غالباً ما تلقى مشاركة المرأة مقاومةً في المجتمعات التي لا تلعب فيها المرأة دوراً بارزاً عموماً، وحيث لا تزال الأحكام التي تراعي النوع الاجتماعي وحقوق المرأة من القضايا المثيرة للجدل. وقد عارضت أطراف النزاع المشاركة النسائية بأساليب مختلفة، بدءاً بالتشكيك في استقلالية وشرعية مشاركتهن ووصولاً إلى مضايقات مباشرة وتهديدات خطيرة في بعض الحالات (انظر المربع 3.3).

في عدة حالات، تم التغلب على المقاومة لإدماج المرأة بفضل الدعم القويّ الذي قدمته فرق الوساطة الخارجية بالإضافة إلى غيرها من الأطراف الخارجية المعنيّة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية. وفي الحالات التي تَوفّر فيها للمرأة في السابق سلطة تقليدية وخبرة في تسوية النزاعات وإنهاء الصراعات، كانت مشاركتهن اللاحقة في عملية السلام في الغالب محل قبول وتقدير بشكل أكثر صراحةً (انظر المربع 3.4، والمربع 3.5).

المربع 3.3:

مقاومة إدماج المرأة

اليمن، 2013-2014

في مؤتمر الحوار الوطني الشامل من أجل "يَمَنٍ جديد"، استفادت المرأة من حصتها بنسبة 30% في وفود المفاوضات الرسمية طوال فترة انعقاد المؤتمر. كما شكّلت المرأة وفداً منفصلاً ومستقلاً شغل 40 مقعداً محجوزاً. ورغم هذه الظروف المشجّعة، فقد واجهت وفود المرأة تحديات خطيرة حيث كانت البيئة الاجتماعية والسياسية غير مُواتية لمشاركة المرأة.

عارضت الجهات الفاعلة التقليدية والحركات الدينية الأصولية مطالب المرأة والشباب التي تحدّت الممارسات الثقافية والموروثات التاريخية. ولم تكن قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة مجرد قضايا مثيرة للجدل فقط في المناقشات خلال مؤتمر الحوار الوطني، ولكن تعرضت وفود المرأة أيضاً في كثير من الحالات إلى التهديد العلني بسبب مشاركتهن - بل وصل الأمر إلى اعتداءات جسدية. وهناك تقارير عن التشهير بعضوات من وفود المرأة بأسمائهن وصورهن على شبكة الإنترنت ووصفهنّ "بالعار" لذهابهن إلى اجتماعات الحوار الوطني ليلاً بدون مُرافق.

ولمواجهة تلك الديناميّات، زادت منظّمات حقوق الإنسان النسائية مثل منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان والمستشار الخاص للأمم المتحدة وفريقه من جهودهم لدعم وتشجيع المرأة على المشاركة وإثارة القضايا التي تهمّها. من الأهمية بمكان أن نُثبت هنا أن العديد من المنظّمات غير الحكومية دعمت النساء من خلال تسهيل إقامة ورش العمل وتوفير الدورات التدريبية لهن، مما مكّنهنّ من المشاركة بطريقة هادفة رغم المناخ الاجتماعي والثقافي السلبي المحيط بهن.

المربع 3.4:

إدماج سَعَت من أجله الأطراف الدولية

مفاوضات دارفور، 2006

تُظهر مفاوضات السلام في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي في أبوجا 2006، قبل عملية جيبوتي، كيف دفعت الجهات الدولية الفاعلة، غير الوسطاء الخارجيين الأخرين، نحو إدماج المرأة. ففي حين جلب الوسطاء مندوبين ذكوراً عن الجماعات المتمردة في الشتات إلى المحادثات، طرحت المبعوثة الخاصة الكندية للمحادثات، عضوة مجلس الشيوخ السيدة/ موبينا إس بي جيفر سؤالاً على رئيس وفد الوساطة للاتحاد الافريقي عن سبب عدم مشاركة المرأة في تلك المحادثات. وعلى إثر رد إيجابي من رئيس وفد الوساطة للاتحاد الافريقي، تم إدماج النساء من مخيمات اللاجئين في دارفور. وقد أضاف إدماجهن قيمة كبيرة للمحادثات، حيث توفّر لديهن فهم للمشكلات على أرض الواقع ولاحتياجات السكان المدنيين بصورة أفضل بكثير من مندوبي الجماعات المتمردة في الشتات.

المربع 3.5:

إدماج سَعَت من أجله أطراف النزاع

مفاوضات بابوا غينيا الجديدة - بوغانفيل، 1997-2005

رغم ندرة الحالات التي دفعت فيها أطراف النزاع نحو إدماج المرأة في مفاوضات السلام، فإن ذلك الأمر قد حدث في بعض الأحيان. ففي مفاوضات السلام لبابوا غينيا الجديدة - بوغانفيل، كان تحالف المرأة الذي أطلق عليه اسم "نساء بوغانفيل" أحد المجموعات الثلاث الرئيسة التي كانت حاضرةً على طاولة المفاوضات (جنباً إلى جنب مع الأطراف المتحاربة المحلية ومجلس الأعيان). كان لتحالف المرأة حضورٌ فاعل في المفاوضات رفيعة المستوى وفي عمليات اتخاذ القرار، كما وقّع التحالف أيضاً على اتفاقية السلام الرئيسة في عام 2001. وقد قبِلَت الأطراف المتحاربة الرئيسة بسهولة شرعية مشاركة المرأة بسبب دورها المهم في الممارسات التقليدية لتسوية المنازعات وفي جهود السلام الناشئة محلياً قبل بداية عملية السلام الرسمية. وبشكل عام، وفّرت البيئة السياسية الداخلية قدراً كبيراً من الدعم للتوصل إلى تسوية سلمية وللدور الفعّال الذي لعبته المرأة طوال هذه العملية.

.4

جعل المرأة مؤثّرة - وليس مجرد إحصائها

تمارس المرأة والمراكز التي تدعو للمساواة بين الجنسين قدراً كبيراً من الضغط لـ "حساب" عدد النساء في الوفود الرسمية على طاولة المفاوضات الرسمية. ومع ذلك، فإن نتائج المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" تُظهر أهمية فهم الفرق بين مجرد الوجود العددي للمرأة والتأثير الفعلي لها في عمليات السلام. **تشير الأدلة المستمدة من دراسات الحالة إلى أنه حتى عندما كانت المرأة ممثلة بأعداد كبيرة على طاولة المفاوضات، لم تكن بالضرورة قادرةً على ممارسة تأثير قوي (انظر المربع 4.1).** "عَدّ" أو "إحصاء عدد" النساء المشاركات يعطي فقط عدد النساء اللائي حضرن بالفعل، ولكنه لا يُعد مُحدّداً رئيساً لتأثير المرأة الفعلي.

التأثير الذي يمكن للمرأة ممارسته على العملية هو الذي من شأنه إحداث الفرق من أجل التوصّل إلى الاتفاقيات وتنفيذها. وجد مشروع "توسيع نطاق المشاركة" أن التأثير القوى للمرأة في عمليات السلام يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع زيادة عدد الاتفاقيات التي يتم إبرامها وتنفيذها. **وفي الحالات التي كانت فيها المرأة قادرة على ممارسة تأثير قوي على عملية التفاوض، كانت فرص التوصّل إلى اتفاقيات أعلى بكثير منها في الحالات التي كانت فيها ممارسات المجموعات النسائية معتدلة أو ضعيفة / غير مؤثرة.**

رغم أنه من الواضح أن مشاركة المرأة ليست العامل الوحيد المؤثر في التوصّل إلى اتفاقيات السلام (انظر الفصل 6 الذي يتناول عوامل التمكين والتعويق)، إلا أن هذا الارتباط مهم وقوي من الناحية الإحصائية.[7]

ومن المثير للاهتمام، عدم وجود ارتباط بين المشاركة القوية للمرأة ونتائج مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)[8] التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي الواقع، توصل بحثنا إلى أن البلدان التي حصلت على أفضل المعدّلات وفق هذا المؤشر كانت فيها مشاركة المرأة في عملية السلام قليلة أو منعدمة، في حين شهدت البلدان التي حصلت على معدّلات منخفضة لهذا المؤشر تأثيراً أكبر للمرأة في عمليات السلام. نقترح ثلاثة تفسيرات: أولاً، قد لا يكون مؤشر الفجوة بين الجنسين أفضل مؤشر لتقييم هذه القضايا، لأنه لا يقدم أي بيانات عن المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي هذا الصدد، ربما يكون مؤشر النوع الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية (SIGI)[9] التابع لمنظّمة التعاون والتنمية أكثر ملاءمة. ثانياً، في البلدان التي لديها فجوة واسعة بدرجة كبيرة بين الجنسين، يركّز المجتمع الدولي جهوده لمحاولة تقديم عدد وافر من برامج تمكين المرأة ودعم منظّمات حقوق المرأة. ثالثاً، يمكن لعددٍ قليلٍ من المجموعات النسائية النشطة للغاية إحداث فارق كبير، كما رأينا في عدد من دراسات الحالة حيث أصبحت النساء قياديات في هذه الحركات.

7 هذا الترابط بين تأثير المرأة والتوصل للاتفاقيات ليس فقط ذا دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95% (اختبار مربع كاي) فحسب، ولكنه أيضاً ذا قوة متوسطة تبلغ 0.4 (وفقاً لاختبار كيندال تاو ب)

8 للمزيد من المعلومات، انظر الرابط: http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii

9 للمزيد من المعلومات، انظر الرابط: http://www.genderindex.org/

المربع 4.1:

الكَم مقابل الكيف في مشاركة المرأة - أهمية التأثير في نيبال وأيرلندا الشمالية

في نيبال (2008)، تعزّزت مشاركة المرأة في الجمعية التأسيسية من خلال اعتماد نظام الحصص الذي أتاح لها الحصول على 197 مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية التأسيسية البالغ عددها 601 مقعداً. أي أن المرأة شكلت ما يقارب 33% من إجمالي عضوية الجمعية التأسيسية. وقد مُثّلت المرأة أيضاً في العديد من اللجان الموضوعية للجمعية التأسيسية.

بالرغم من ذلك، كان التأثير العام للنساء في الجمعية التأسيسية ضعيفاً، حيث لم يكن تمثيلهن الكبير متناسباً مع نفوذهن. فمن جهة، كانت هناك مقاومة كبيرة في صفوف الأحزاب السياسية الرئيسة (لاسيما الجهات الفاعلة السياسية من الذكور) لتحدي عدم المساواة ومناقشة قضايا المرأة ومراعاة النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، قوّضت النخب السياسية من الذكور العمليات الشاملة لصنع القرار عن طريق اجتماعات غير رسمية مغلقة استبعدت المرأة. ومن ناحية أخرى، تأثر النفوذ الذي يمكن للنساء ممارسته بسبب غياب الصوت الجماعي لهن. في محاولة لتعزيز قدرتهن على الدفاع عن قضايا المرأة ووضع جدول أعمال مشترك، شكّلت أعضاء الجمعية التأسيسية الإناث تجمعاً نسائياً. ومع ذلك، باءت هذه الجهود بالفشل لأن الولاءات الحزبية كانت لها اليد الطولى في نهاية المطاف. حدّت هذه الديناميّات من تأثير النساء رغم أعدادهن الكبيرة، وبدا جلياً أنه عندما تنقسم النساء حول قضايا حاسمة وتغيب الأهداف المشتركة، يُترجم ذلك غالباً إلى ضعف تأثيرهن بشكلٍ عام حتى عند تطبيق نظام مفيد للحصص.

على النقيض من ذلك، في أيرلندا الشمالية خلال المفاوضات من أجل اتفاقية الجمعة العظيمة (1998) لوحظ أن أكبر عشرة أحزاب سياسية ممثّلة على طاولة المفاوضات لم تتضمّن أي تمثيل للمرأة على الإطلاق. دفع ذلك العديد من القيادات النسائية إلى تشكيل حزب سياسي مستقل للمرأة، تحالُف نساء أيرلندا الشمالية، الذي حظي بالدعم وحصل على مقعد على طاولة المفاوضات مع الأحزاب الأخرى. ورغم أن تحالف نساء أيرلندا الشمالية لم يكن لديه سلطة للتوقيع في نهاية المطاف، وكان أقل عدداً مقارنةً بالأحزاب التي يهيمن عليها الذكور، فقد تعزّزت سلطته في صنع القرارات لأنه كان يتفاوض على نفس مستوى الأحزاب السياسية الأخرى، وكان قادراً على الضغط من أجل إدراج قضايا النوع الاجتماعي التي تضمنت الاتفاقية النهائية العديد منها. دفع تحالف نساء أيرلندا الشمالية نحو المساواة وحقوق الإنسان والإدماج الواسع. كما دعم التحالف عملية تعاونية شاملة، ووضع مشاركة المرأة وحقوقها على رأس جدول الأعمال السياسي. كما ركّز التحالف أيضاً على الإجراءات الوقائية للتعامل مع العنف، والتي تعالج على وجه التحديد مقاضاة حالات العنف ضد المرأة.

وَجدت الدراسة أنه حيثما كان للمرأة نفوذٌ قوي في عملية السلام، تواتر تناول أربعة أنواع محدّدة من الإجراءات والقضايا في العملية:

- **وقف الأعمال العدائية و/أو الضغط لانطلاق مفاوضات السلام أو استمرارها:** في العديد من الحالات خلال مرحلة ما قبل التفاوض، شاركت المجموعات النسائية في إجراءات تهدف إلى جلوس مختلف الأطراف على طاولة المفاوضات. بعد بدء مرحلة التفاوض، ضغطت المجموعات النسائية في أغلب الأحيان على الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات أو متابعة التفاوض في حال توقف الإجراءات أو وصولها إلى طريق مسدود. لقد أثّرت هذه الإجراءات، التي تضغط من أجل التوصّل لحل لقضية السلام بأسرها، بشكل مباشر على الجودة الشاملة لعملية السلام.
- **الضغط لتوقيع اتفاقيات السلام من داخل المفاوضات أو خارجها:** دفعت المرأة في العديد من الحالات أطراف النزاع الرئيسة نحو توقيع اتفاق. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999) وليبيريا (2003)، على سبيل المثال، أوصدت النساء أبواب غرفة المفاوضات إلى أن وقّع الرجال بالداخل على الاتفاق.
- **تمثيل أكبر للمرأة في عملية السلام:** سَعَت المجموعات النسائية عادةً لتمثيلٍ أكبر للمرأة في جميع مراحل عملية

السلام، خصوصاً في مرحلتيْ التفاوض والتنفيذ. ففي العديد من العمليات عملت المجموعات النسائية بنشاط من أجل مزيد من الإدماج للمرأة، في كثير من الأحيان من خلال المطالبة بتخصيص حصص للنوع الاجتماعي. ابتداءً من تمثيلٍ أكبر في المفاوضات إلى شغل مناصب إلزامية في المجالس الانتقالية أو اللجان الشاملة أو الهيئات التشريعية، فإنه حيثما كان للمجموعات النسائية تأثير انعكس ذلك في ضماناتٍ لإدماج المرأة، ليس فقط أثناء عملية التفاوض ولكن في المؤسسات السياسية في مراحل ما بعد الصراع / ما بعد الاتفاقية.

- **الأحكام المراعية للنوع الاجتماعي:** من المرجّح أن تدعو المجموعات النسائية لإدراج أحكام مراعية للنوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام. وقد أدت مشاركتهن مراراً وتكراراً إلى الضغط من أجل عمليات وأحكام معيّنة تراعي النوع الاجتماعي، كانت ترتبط غالباً بتلبية الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة من المجتمع في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. من المهم ملاحظة أن احتمال تناول عمليات السلام التي شاركت فيها المرأة لهذه القضايا وتنفيذها بنجاح هو أكبر منه في حالة عمليات السلام التي خلت من المشاركة النسائية. ويُبيّن المشروع البحثي أيضاً أنه كلما زاد تأثير المرأة في هذه العمليات، كلما كانت الأحكام التي تراعي النوع الاجتماعي أكثر تحديداً.

تشير هذه النتائج إلى أن قدرة المجموعات النسائية على ممارسة تأثيرها له فوائد إيجابية واسعة النطاق لعمليات السلام. ومع ذلك، فقد وجدت الدراسة أيضاً أن الفرص المتاحة للمرأة لفعل ذلك كانت محدودة في أغلب الأحيان. **تأثرت قدرة المرأة على ممارسة تأثير ذي مغزى كثيراً بفِعل العديد من عوامل التمكين والتعويق التي تحدث في مراحل مختلفة من عمليات السلام وفي طرق محدّدة للإدماج.** وتمثل هذه العوامل محور الفصل 6.

.5

طرق الإدماج في المراحل المختلفة لعمليات السلام

حتى الآن، ركّز أولئك الذين يدفعون لإدماج المرأة بشكل مُفرِط على طاولة المفاوضات باعتبارها المسار الرئيس لعملية السلام. ومع ذلك، فوفقاً لنتائج المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة"، ليست طاولة المفاوضات هي الطريقة الوحيدة للمشاركة، ولا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها نقطة الدخول الوحيدة لمشاركة المرأة. بدلاً من ذلك، يمكن أن تمثّل "طاولة المفاوضات" الرسمية نفسها عدة نقاط للدخول تسمح للمرأة بالمشاركة والتعبير عن نفسها بطرق مختلفة.

الشكل 2:
نماذج الإدماج في المراحل المختلفة لعملية التفاوض

دراسة حالة: المفاوضات بين جيش زاباتيستا للتحرير الوطني وحكومة المكسيك

ما قبل التفاوض | التفاوض | الاتفاقية | التنفيذ والمدى البعيد

المسار 1: محادثات الكاتدرائية

- كانت محادثات الكاتدرائية أولى الاجتماعات بعد تمرد تشياباس.
- تضمنت بنود جدول الأعمال الالتزام بمناقشة الشروط في وقتٍ لاحق.

التعبئة الجماهيرية

- قام داعمو زاباتيستا/ جيش زاباتيستا للتحرير الوطني في تشياباس بالضغط من أجل عقد مفاوضات السلام.

التعبئة الجماهيرية

- من خلال التعبئة المستمرة للمجتمع المدني في المكسيك، تم الضغط على الحكومة للتفاوض السلمي مع جيش زاباتيستا للتحرير الوطني.

محادثات سان أندريه

- حضرت وفود نسائية من السكان الأصليين ضمن ما يقرب من 100 مفكر وناشط ومندوب يقدمون المشورة لجيش زاباتيستا للتحرير الوطني.

المشاورات العامة

- وجّهت هيئة الاستطلاع الوطني للسلام والديمقراطية الدعوة إلى الناخبين في المكسيك للتصويت على عدد من بنود أجندة العمل ذات الصلة بمحادثات سان أندريه ومستقبل جيش زاباتيستا للتحرير الوطني.

المشاورات غير الرسمية

- المنتدى الوطني لحقوق السكان الأصليين
- دعا هذا المنتدى الاستشاري 178 منظمة للسكان الأصليين تضم العديد من الوفود النسائية لتقديم المشورة لمفاوضي جيش زاباتيستا للتحرير الوطني.

محادثات فيا باراليلا

- كانت محادثات فيا باراليلا محاولة لإعادة بدء المفاوضات بعد توقفها.

المشاورات غير الرسمية

- المنتدى الخاص لإصلاح الدولة
- دعا هذا المنتدى الاستشاري ما يقرب من 1500 شخص يمثلون مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخلفيات.

اللجنة الشاملة

- تم إنشاء لجنة الاتفاق والتهدئة (COCOPA) لتيسير استمرار الحوار بين جيش زاباتيستا للتحرير الوطني وحكومة المكسيك.

**الحالة هي جدول زمني تقريبي. وتمثل الأسهم طرق الإدماج بدرجات تقريبية من الاستبعاد من عملية التفاوض في المسار 1 (باللون الرمادي).*

قد تُمثِّل النساء جزءاً من وفود التفاوض الرسمية (أي كممثلٍ لطرف رئيس في الصراع)، أو قد يكون هناك وفد نسائي مستقل يعمل جنباً إلى جنب مع الوفود الرسمية الأخرى. كما يمكن منحهن صفة مراقب على طاولة المفاوضات، أو قد يلعبن أدواراً مختلفة في اللجان الفرعية أو اللجان الفنية خلال المفاوضات. وعلاوةً على ذلك، فالمفاوضات الرسمية (التي يشار إليها غالباً باسم "عمليات المسار 1") ليست هي "المسارات" الوحيدة التي تكون حاضرةً في عمليات السلام المعاصرة. فقد تنشأ مستويات أخرى من عمليات السلام (أي المسارات 1.5 و2 و 3) بالتوازي مع مفاوضات المسار 1 الرسمية أو بعد بدئها. وقد يحدث إدماج المرأة ومشاركتها في هذه 'المسارات' المكمِّلة إلى جانب طاولة المفاوضات الرسمية من خلال مجموعة متنوعة من طرق الإدماج المحتملة ذات الصلة (انظر طرق الإدماج في الفصل 2.)

توضّح مفاوضات السلام في المكسيك في الفترة 1994-1997 كيف أن طرق الإدماج المتنوعة لا يستبعد بعضها بعضاً، وكيف يمكن أن تكون هناك فرص ونقاط دخول عديدة للنساء أثناء عمليات مفاوضات السلام (الشكل 2 أعلاه). ففي مفاوضاته مع حكومة المكسيك، استخدم جيش زاباتيستا للتحرير الوطني (EZLN) مجموعة متنوعة من طرق الإدماج للضغط على الحكومة لبدء المفاوضات ومواصلتها، وزيادة شرعيتها، وتوليد مُدخلات جديدة لوفوده المفاوِضة.

تنقسم عملية التفاوض عادةً إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل التفاوض، ومرحلة التفاوض، ومرحلة التنفيذ. ويوضح الشكل 3 أدناه كيف يمكن أن تقع معظم طرق الإدماج في كل هذه المراحل الثلاث، رغم أن هناك ثلاثة طرق تظهر بوضوح خلال المفاوضات. هناك اكتشاف مهم آخر، وهو أن طرقاً متعددة يمكن أن تحدث عبر مراحل متعددة. عندما حدثت طريقة أكثر من مرة في نفس المرحلة، تم إحصاؤها مرة واحدة فقط.

الشكل 3:
توزيع طرق الإدماج عبر مراحل العملية

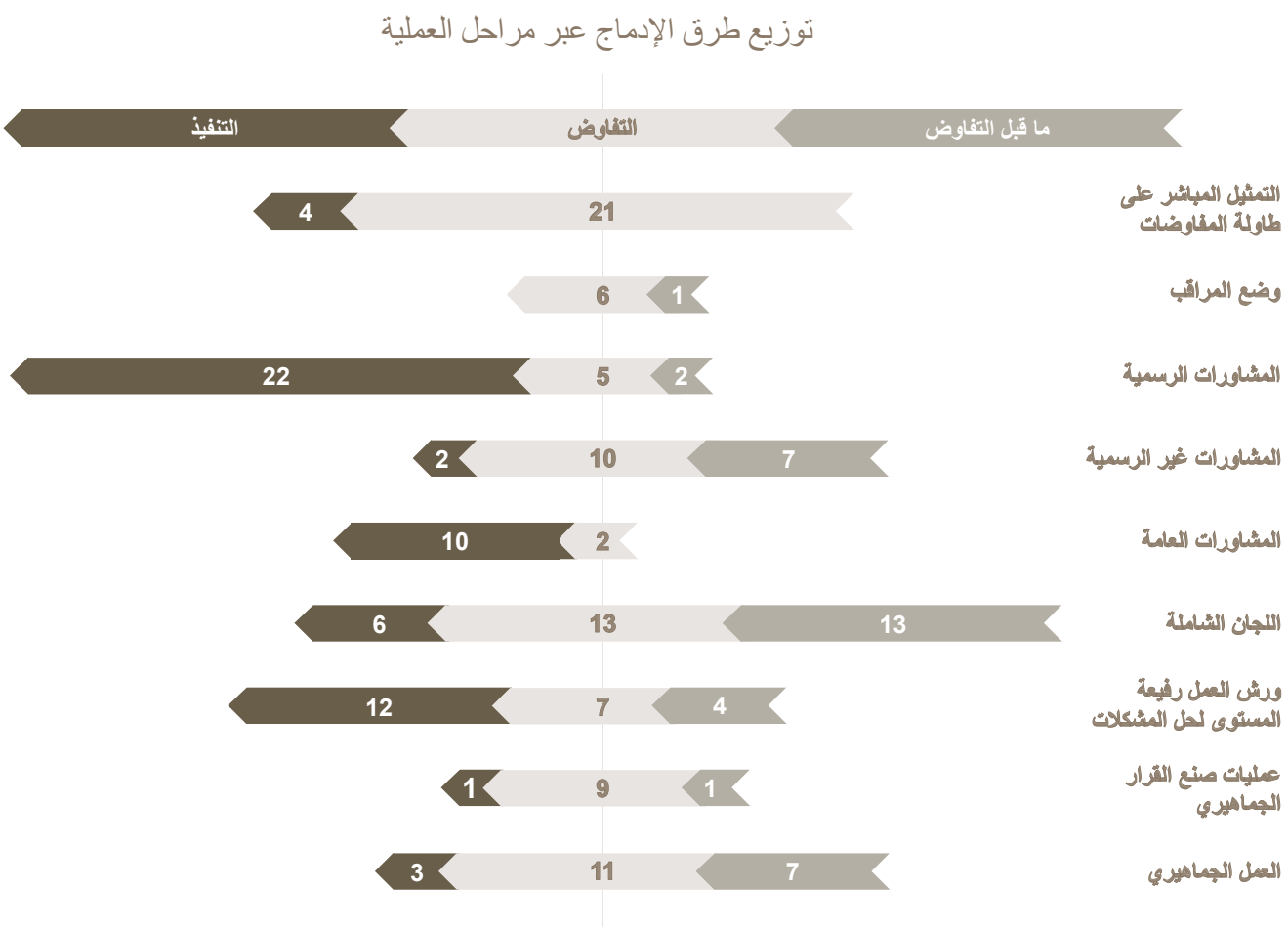

يناقش القسم التالي كلاً من طرق الإدماج السبع ويشرح أشكالها وأداءها خلال المراحل التي قد تحدث فيها.

الطريقة 1: التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات

تشير طريقة التمثيل المباشر إلى وجود المرأة على طاولة المفاوضات. ويحدث التمثيل المباشر غالباً أثناء مرحلة التفاوض، رغم أنه قد تجرى أحياناً عمليات حوار كجزء من تنفيذ اتفاقية سابقة، كما حدث في أفغانستان عندما عُقد اثنان من مجالس اللويا جيرغا بعد اتفاقية بون عام 2001. يمكن أيضاً إدماج المرأة كجزء من الحكومة الانتقالية، كما حدث بعد اتفاقية السلام الشامل في ليبيريا عام 2003.

يمكن إدماج المرأة ضمن وفود المفاوضات الرسمية لأطراف النزاع الرئيسة، كما يمكن أن يكون للنساء وفدٌ مستقل بجانب وفود الأطراف الأخرى. يتسنى وجود أكثر من مجموعة على طاولة المفاوضات عادةً عبر مجموعات العمل أو اللجان الفرعية أو اللجان الفنية التي تتعامل مع قضايا بعينها.

عندما كانت النساء جزءاً من عمليات واسعة النطاق لوضع الدساتير، شكّلن جزءاً من الوفود الرسمية للتفاوض حول الدساتير الجديدة، بل واعتُرِف بهن في حالات قليلة كمجموعة مستقلة على أساس هويتهن كنساء. جاء العديد من عمليات وضع الدساتير تلك في أعقاب محادثات سلام حصرية ورسمية، كما هو الحال في نيبال واليمن (انظر المربع 5.2). في كلتا الحالتين، اقتصرت اتفاقيات السلام على الأطراف المسلحة الرئيسة في الصراع فقط. ومع ذلك، تم تصميم عمليات صناعة الدستور اللاحقة بطريقة شاملة. عندما يتعلق الأمر بتأثير المرأة على طاولة المفاوضات، وجدت البحوث المقارَنة لدراسات الحالة أن الحصص النسائية - كونها جزءاً من معايير الاختيار لوفود التفاوض - أثبتت فعالية كبيرة في زيادة تمثيل المرأة في الماضي. **ومع ذلك، فالحصص وحدها لم تؤدِّ تلقائياً إلى تأثير أكبر للمرأة، وذلك بسبب غَلَبة الولاءات الحزبية في كثير من الأحيان على المصالح النسائية المشتركة.** كانت النساء أوفر حظاً بكثير في ممارسة نفوذهن على طاولة المفاوضات عندما كان هناك وفد نسائي خاص بهن فقط و/أو عندما تمكّن من التنسيق الاستراتيجي مع النساء في الوفود الأخرى من أجل تعزيز المصالح المشتركة، مثل صياغة مواقف مشتركة حول القضايا الهامة و/أو من خلال تشكيل تحالفات نسائية موحّدة عبر الوفود الرسمية. ومع ذلك، استمرت حاجة المرأة أيضاً لأن تكون جزءاً من هيئات صنع القرار على طاولة المفاوضات من أجل ممارسة التأثير.

المربع 5.1:

زيادة عدد النساء في وفود مفاوضات السلام الرسمية

جمهورية الكونغو الديمقراطية 1999-2003

أثناء الحوار بين الأطراف الكونغولية (1999-2003)، في البداية كان هناك ست نساء فقط من أصل 362 من أعضاء الوفود المشاركة في المفاوضات. وقد استطاعت المرأة زيادة مشاركتها من 6 إلى 40 مندوبة في مدينة صن سيتي بعد تدخل من قِبَل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجموعات النسائية المحلية. نظّمت النساء ورشة عمل لتعزيز مشاركة المرأة، وأصدر المندوبات الست هؤلاء رسالة مفتوحة أعربن فيها عن إصرارهن على زيادة المشاركة النسائية. وفي رسالتهن، برّرت المندوبات مطالبهن بتمثيلٍ أكبر بالاستشهاد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000.

المربع 5.2:

صياغة دستور شامل

نيبال (2005-2012) واليمن (2013-2014)

كانت الجمعية التأسيسية النيبالية الهيئة الأكثر شمولاً من نوعها في آسيا. تضمّن النظام الانتخابي حصصاً للنساء والمجتمعات المهمشة لضمان المزيد من الشمولية. فعندما أُجريت الانتخابات التشريعية في عام 2008، اعتمدت البلاد حصةً تشريعيةً للنوع الاجتماعي لضمان تخصيص 33% على الأقل من مقاعد الجمعية للنساء.

في عام 2013، وخلال مؤتمر الحوار الوطني اليمني، تم تأسيس حصة قدرها 30% للنوع الاجتماعي في جميع الوفود المفاوضة، كما تم الاعتراف بمنظّمات المجتمع المدني النسائية أيضاً كوفدٍ مستقل حيث مُنحت 40 مقعداً من أصل 365 مقعداً.

الطريقة 2: وضع المراقب

ليس للمراقبين أي دور رسمي، لكن يحق لهم الحضور المباشر أثناء المفاوضات (بافنهولز 2014b). تُستخدم هذه الطريقة غالباً أثناء مرحلة التفاوض، في كلٍّ من عمليات حفظ السلام ومفاوضات وضع الدساتير. عادةً ما يكون المراقبون على دراية جيدة بجدول أعمال المفاوضات نظراً لوجودهم الفعلي في غرفة المفاوضات. بسبب هذه الدراية المباشرة، قد يستعين الوسطاء أحياناً بهؤلاء المراقبين للنظر بصورة نقدية في قضيةٍ ما وتقديم المشورة لهم ولأطراف النزاع المتفاوضة بشكل غير رسمي عند اللزوم، بالإضافة إلى تشكيل تحالفات مع مجموعات المراقبين الأخرى للمساعدة في تسهيل التوصّل إلى اتفاقية نهائية. يسمح وضع المراقب بممارسة الضغط المعياري و/أو السياسي على أطراف النزاع أو الضغط لإدراج قضايا جديدة تضاف إلى جدول أعمال المفاوضات (أي وضع جدول الأعمال).

وُجد أن منح المرأة صفة المراقب يُعَد طريقة شائعة لتسهيل إدماج المرأة، رغم أن هذه الطريقة لم تكن الأكثر استخداماً بين طرق الإدماج السبع.

هناك بعض السلبيات لهذه الطريقة، بما في ذلك العراقيل المحتملة فيما يتعلق باختيار وتمثيل وتهميش المراقبين عملياً. يحصل عدد قليل من المجموعات فقط على وضع المراقب أثناء عملية السلام، ويُعد اختيارهم مسألة حاسمة جداً لضمان مشاركتهم الإيجابية. في كثير من الحالات، تحصل تلك المجموعات على الاعتراف والشرعية للمشاركة بصفة مراقب بسبب مجهوداتها الهامة وعملها خلال فترة ما قبل التفاوض، أو لقربها من الأطراف الرئيسة في النزاع.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لقلة عدد المراقبين عادةً، فإنه لا يمكنهم القيام بمهمة التمثيل بشكلٍ شامل. كما أن هناك خطر إمكانية النظر إلى المراقبين على أنهم أعضاء قد تم ضمهم للوفود المفاوِضة. يتوقف مدى وكيفية تأثير هذه القضايا المتعلقة باختيار المراقبين أو تمثيلهم الشامل على قدرة المرأة على التأثير في العملية، إلى حد كبير، على السياق. على وجه الخصوص، عندما تحصل المرأة على صفة المراقب، فإنها نادراً ما تؤثر على العملية. لم تبرز أي نماذج تقيّم تأثير المرأة بصفتها مراقباً، ولكن الطرق التي استطاعت المرأة من خلالها استخدام صفة المراقب أثناء المفاوضات تنوعت وفقاً لمجموعة من العوامل المحدّدة، مثل الاختيار، والتأثير على وفود التفاوض (أطراف النزاع بصورة أساسية)، والتحالف مع مجموعات خارج المفاوضات لتشكيل تحالف استراتيجي. فقط في حالة ليبيريا (2003) تمكّنت النساء من لعب دور مؤثر كمراقب، حيث عمِلْنَ بشكلٍ وثيق مع حركة نسائية قوية من خارج المفاوضات.

الطريقة 3: المشاورات

يمكن أن تجري المشاورات قبل المفاوضات الرسمية أو أثناءها أو بعدها. ويمكن أن تستند المشاورات إلى النخبة، أو إلى قاعدة عريضة، أو إلى الجمهور. ويمكن أن يكون أيٌّ من أشكال المشاورات هذه جزءاً رسمياً من هيكل التفاوض أو مبادرةً غير رسمية من قِبَل أحد الأطراف المتفاوِضة، أو عن طريق وسيط أو مُيسِّر، أو عن طريق مجموعات ترغب في التأثير على المفاوضات بطريقةٍ أو بأخرى.

قد تصطبغ المشاورات بصبغة رسمية أو غير رسمية أو عامة. وتهدف المشاورات المعتمَدة رسمياً إلى توصيل مطالب السكان المحليين إلى عملية السلام الرسمية، وتحصيل فهم أفضل لتقييم الجمهور لجوهر المفاوضات الجارية، بما في ذلك النقاط التي قد تكون مفتَقدة في الأجندات الرسمية. في كثير من الأحيان، يُتّبَع هذا النوع من التشاور الرسمي عندما تكون عملية التفاوض الرسمية حصرية ويرى المفاوضون والوسطاء أن هناك حاجة إلى دعم شعبي في وقت معيّن. تُستخدم المشاورات غير الرسمية أحياناً لتوليد الضغط من أجل بدء مفاوضات، أو في الحالات التي ترفض فيها أطراف النزاع الرئيسة المشاورات الرسمية. ولهذا السبب، فإنها تحدث غالباً في مرحلة ما قبل التفاوض. أما المشاورات العامة فتُستخدم عادةً لنشر نتائج عملية التفاوض ولجمع المقترحات من الجمهور. بالنسبة للهدف الأخير، يرتبط جمع مقترحات وآراء الجمهور بإمكانية إضافتها كتوصيات إلى جدول أعمال المفاوضات الرسمية (أي وضع جدول الأعمال)، كوسيلة لتطوير ملكيةٍ عامةٍ لعملية السلام (أي تعزيز شرعية العملية ككل) وتعزيز الاستدامة طويلة الأمد للاتفاقية محل التفاوض. تُستخدم المشاورات العامة غالباً من أجل إفادة لجان ما بعد الاتفاق، وبالتالي فقد وُجد أنها تحدث غالباً أثناء مرحلة التنفيذ.

بشكلٍ عام، في حين يمكن أن تقوم المشاورات الرسمية وغير الرسمية على النخبة، أو تكون ممثِّلة بدرجة أكبر أو أقل، فإنه يغلب على المشاورات العامة قيامها على أساس عريض وكونها أكثرَ تمثيلاً. أُجريت المشاورات العامة في العديد من عمليات السلام السابقة. فمثلاً، تتجه اللجان المختلفة التي تعالج قضايا مثل تقصي الحقائق، أو المصالحة، أو العدالة الانتقالية، أو صياغة/تعديل الدساتير، أو جوانب المتابعة إلى استخدام المشاورات العامة بشكلٍ كبير لإفادة تقييماتهم.

يمتاز إجراء المشاورات بتضمّنه لمجموعة كبيرة من وجهات النظر التي تُضفي شرعيةً أكبر على العملية، وفي الوقت نفسه كوسيلة لتجنب مشكلة تعقيد العملية بشكل لا يمكن السيطرة عليه (والتي كثيراً ما يسوقها أطراف النزاع أو الوسطاء المترددون الذين يواجهون احتمال توسيع نطاق المشاركة على طاولة المفاوضات الرئيسة لتشمل عدداً أكبر من الجهات الفاعلة). كما يمكن للمشاورات المساعَدة في تسهيل مناقشة

القضايا الصعبة، وتوفير قناة بديلة في حالة تعثر المفاوضات الرسمية. وتتيح المنتديات والعمليات التشاورية أيضاً الفرصة للمجموعات لممارسة إجراءات ديمقراطية.

ومع ذلك، فإن هذه المزايا تأتي على حساب الابتعاد عن طاولة المفاوضات الرسمية. كما أن هناك خطر آخر يتمثل في إمكانية استغلال المنتدى التشاوري من قِبَل مفاوضين يسعون لاستخدام المجتمع المدني أو غيره لتعزيز أجندات التفاوض الخاصة بهم. وبرغم التفويض الذي يتمتعون به، فقد يتم تجاهلهم أو تهميشهم أو حتى طردهم من قِبَل المفاوضين الرئيسين. كما قد يفشل المشاركون في المنتدى في تحقيق المستوى المطلوب من التجانس والتنظيم للتأثير بفاعلية على المفاوضات الرسمية.

بصفةٍ عامة، توصّل المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" إلى أن المشاورات كانت هي الطريقة الأكثر شيوعاً في الإدماج في عمليات السلام بالنسبة لجميع الجهات، بما في ذلك المجموعات النسائية. ورغم أن معظم المشاورات الواسعة والعامة شملت المرأة، فقد كانت المشاورات التي استهدفت المرأة على وجه الخصوص نادرةً. في حالات قليلة، تم التركيز بشكل خاص على تحسين فهم احتياجات المرأة ومطالبها.

لكي تُصبح هذه المشاورات فعّالة على أرض الواقع، ينبغي وضع استراتيجيات توصيل واضحة وناجعة لنقل نتائج المشاورات إلى المفاوضين والوسطاء بشكل منهجي. بصفةٍ عامة، كانت النساء أكثر فاعلية وتأثيراً في المشاورات عندما تمكّن من صياغة موقف نسائي مشترك حول قضايا هامة. تم عندئذٍ تقديم المواقف والآراء المشتركة، عادةً على هيئة وثائق موجزة، لشرح مطالب المرأة أمام الأطراف المتفاوضة الرئيسة بخصوص قضايا معينة، والتي قامت عندها، بموجب التزام رسمي أو ضغط غير رسمي، بأخذ تلك الطلبات في الاعتبار عند صياغة اتفاقية السلام النهائية. فعلى سبيل المثال، أجرى التحالف الوطني للمرأة في جنوب أفريقيا (1990) مشاورات عامة في جميع أنحاء البلاد حول احتياجات المرأة، الأمر الذي كان له دورٌ أساسيٌ ومباشرٌ في إصدار ميثاق المرأة من أجل المساواة الفعالة. كان لهذا الميثاق فيما بعد تأثيرٌ كبيرٌ على أحكام المساواة في دستور عام 1997.

الطريقة 4: اللجان الشاملة

عادةً ما توجد اللجان الشاملة في مرحلة ما بعد الاتفاقية، ولكنها تُستخدم أحياناً لإعداد أو تشغيل جزء من عملية التفاوض. يُعد تشكيل اللجان ووضع الآليات المحدّدة لتنفيذ اتفاقية السلام أمراً أساسياً لمستقبل البلاد. توجد ثلاثة أنواع من اللجان: أ) لجان تخطيط/ إدارة عملية السلام؛ ب) لجان ما بعد الاتفاقية، على غرار آليات العدالة الانتقالية، أو مراقبة وقف إطلاق النار، أو لجان صياغة الدستور؛ و ج) لجان مشكّلة باعتبارها هيئات دستورية دائمة، مثل لجنة الطوائف العرقية في قرغيزستان (2013) أو لجنة التكامل والتماسك الوطنية في كينيا (2008)، حيث تناول كلٌ منهما مسألة الحقوق المتساوية لجميع الطوائف العرقية في البلاد.

يرجع تواجد المرأة في *لجان مرحلة ما بعد الاتفاقية* في معظمه إلى الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (مثل نظام الحصص) المنصوص عليها سلفاً في اتفاقية السلام. خاصةً في وجود معايير اختيار متعددة بجانب النوع الاجتماعي، يتطلب تأمين وجود المرأة في تلك اللجان توضيح أحكام المساواة بين الجنسين بشكلٍ محدّد. يسمح ذلك أيضاً بإدماج نساء مؤهلات تأهيلاً عالياً في هذه العملية.

بصفةٍ عامة، كانت المرأة جزءاً من هذه الطريقة للإدماج عبر كل مراحل التفاوض. **ومع ذلك، فإن لعب دور هام في اللجان يستلزم انخراط المرأة في تلك اللجان في أبكرِ وقت ممكن. يتطلب تأمين مشاركة المرأة في جميع اللجان عبر جميع مراحل عملية السلام تقديم أحكام واضحة للمساواة بين الجنسين (مثل الحصص المحدّدة) منذ البداية، وذلك لتضمينها في صيغة اتفاقية السلام النهائية.**

الطريقة 5: ورش العمل رفيعة المستوى لحل المشكلات (المسار 1.5)

تجمع ورش العمل رفيعة المستوى والمتخصصة في حل المشكلات بين المندوبين القريبين من قادة أطراف النزاع بحيث تُوفِّر لهم مساحةً للنقاش والتحاور دون أي ضغوط من أجل التوصّل إلى اتفاق. تكون هذه الورش غير رسمية، ولا يتم نشرها عادةً. وعلاوة على ذلك، تُمثّل ورش العمل مساحات لحل المشكلات قد تستمر لعدة سنوات، وغالباً ما يتم تنظيمها من قِبَل المنظّمات الدولية غير الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية (في بعض الأحيان بالتعاون مع شركاء محليين)، كما أنها تُوفِّر خياراً للمتحاربين الذين يرفضون الالتقاء عَلَناً (بافنهولز، 2014b). **وَجَد المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" أن المرأة كانت تُمَثّل بشكلٍ ضعيف في هذه الطريقة للإدماج. تغيّر هذا النمط عندما صُمِّمت ورش عمل خصيصاً للمجموعات النسائية كوسيلة للتغلب على التوترات والمظالم الخاصة بهن.** من خلال هذا السيناريو، تمكّنت المرأة من بناء مواقف مشتركة وصياغة بيانات موحّدة لتؤثّر لاحقاً على المفاوضات ولتساعد في إدماج المرأة. لقد شاركت النساء في هذه الورش قبل المفاوضات

الرسمية و/أو أثناءها و/أو بعدها، وتمكّن من التأثير بنجاح على العمليات، كما حدث خلال المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2002). ومن المهم ملاحظة أن التأثير الذي يمكن للجهات الفاعلة ممارسته من خلال هذه الطريقة يعتمد أساساً على تَوفُّر استراتيجيات توصيل تتسم بالكفاءة والفعالية (انظر الطريقة 3 أعلاه).

الطريقة 6: عمليات صنع القرار الجماهيري

تُعَد عمليات صنع القرار الجماهيري سماتٍ أساسية للديمقراطيات. يمكن عرض اتفاقيات السلام و/أو الدساتير الجديدة للمصادقة عليها من الشعب، وتكون النتائج مُلزِمةً عادةً. يعمل التصديق الشعبي على اتفاقية السلام على حماية الاتفاقية محل التفاوض، كما يمنح الشرعية الديمقراطية لهذه العملية، ويضمن تأييد الشعب واستدامة الاتفاقية.

ينبغي النظر بعناية في قرار إخضاع اتفاقية السلام محل التفاوض لاستفتاء شعبي. فالتصويت ضد الاتفاقية يمكن أن يؤدي إلى عرقلة تنفيذها، وعادة ما ينتهي إلى تعليق العملية برُمّتها. وقد عُرض عدد من اتفاقيات السلام للاستفتاء الشعبي: على سبيل المثال، في قبرص (1999)، تم قبول خطة كوفي عنان للسلام التي أعدتها الأمم المتحدة من الأغلبية الساحقة للقبارصة الأتراك، بينما رفضها القبارصة اليونانيون. تم تأجيل عملية السلام وتعليقها إثر التصويت السلبي لإحدى المجموعات. وعلى النقيض من ذلك، لقي استفتاء 1998 حول اتفاقية سلام الجمعة العظيمة في أيرلندا الشمالية قبولاً ومصادقةً جماعية.

في كثير من الأحيان، لا تتوافر بيانات موثّقة مفصّلة حسب النوع الاجتماعي أو لا يتسنى تجميعها، مما يشكل صعوبات في فهم أنماط التصويت عند المرأة. فوفقاً لاستطلاع الحياة والأوقات في أيرلندا الشمالية، وهو مسح اجتماعي سنوي كبير يُجرى منذ عام 1998[10]، ذكر 71% من الرجال و 72% من النساء أنهم صوّتوا لصالح اتفاقية الجمعة العظيمة في العام السابق. كما أشار الاستطلاع نفسه إلى وجود تقارب كبير في نسبة الامتناع عن التصويت، حيث شكّلت عند الرجال نسبة 16%، وعند النساء 18%، وهذا يتوافق تقريباً مع البيانات المتاحة عن نسبة المشاركة العامة في الاستفتاء التي بلغت 81% للجنسين معاً (مما يعني نسبة امتناع عن التصويت قدرها 19%)[11]. يدل ذلك على أنه، على الأقل في أيرلندا الشمالية، لم تكن المرأة أكثر دعماً للسلام من الرجل بشكل ساحق. أما في حالة جواتيمالا (1989)، فلا يمكن الاستدلال على المشاركة في عملية السلام سوى بطريقة غير مباشرة على أساس معدلات المشاركة التي سجلتها المستشارية الشعبية (Consula Popular) لعام 1999 التي عُقدت للتصديق على اتفاقية السلام، نظراً لعدم توفّر أي بيانات مفصّلة حسب النوع الاجتماعي للمشاركين في التصويت. في هذه الحالة، كان معدل مشاركة الرجال الذين يعرفون القراءة والكتابة 41%، مقابل 28% من النساء المتعلمات. أما الفارق في نسبة الناخبين الأميين من الجنسين فكان ضعيفاً، حيث بلغت نسبة التصويت 17% للرجال و 14% للنساء. وبلغت نسبة الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة 69% من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم مقابل نسبة 31% للناخبين الأميين[12]. وتميل معدلات مشاركة المرأة في انتخابات جواتيمالا إلى أن تكون أقل بكثير من معدلات الرجال، مما يعكس الظاهرة العالمية للتفاوت بين الجنسين في المشاركة في المجال العام.

الطريقة 7: العمل الجماهيري

يتمثّل العمل الجماهيري من قِبَل المواطنين في حشد أعدادٍ كبيرة من الناس، وغالباً ما يكون على شكل مظاهرات عامة. وكما أكدت الأحداث العالمية في العقد الماضي، لا يزال العمل الجماهيري أداةً قويةً جداً بيد الشعوب للضغط على السلطات القائمة وكذلك على النخب السياسية الحالية، وخاصةً عند استخدامه بشكل فعال مع وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام مثل البث الفضائي المباشر للعمل الجماهيري. غالباً ما ينشأ معظم العمل الجماهيري نتيجة ديناميات تصاعدية تعمل في صفوف القواعد الشعبية، ويركّز على هدف مشترك يمثل المصلحة الوطنية، مثل الإصلاحات السياسية لإنهاء الحكم الاستبدادي و/أو وقف الحروب والنزاعات المسلحة و/أو التوقيع على اتفاقية سلام (بافنهولز، 2014b). ففي نيبال في عام 2006، على سبيل المثال، قامت مظاهرات جماهيرية استمرت لمدة ثلاثة أشهر للضغط على أطراف النزاع الرئيسة لانهاء الحرب وتقديم التزامات عامة لإنهاء الحكم الاستبدادي، مما مهّد الطريق لاتفاقية السلام الشامل لاحقاً. ومع ذلك، فلا يُشترط أن يكون العمل الجماهيري مؤيداً للسلام دائماً، فقد يتم الحشد ضد اتفاقيات السلام. فعلى سبيل المثال، في سريلانكا في عام 2000 أصبحت المظاهرات ضد مفاوضات السلام أكثر تكرراً وأعلى صوتاً من الحركات المؤيدة للسلام ما أدى إلى إنهاء المفاوضات. **من المهم الإشارة إلى أن المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" لم يجد أي حالات نظّمت فيها**

10 كل نتائج المسح السنوي الخاصة باستطلاع الحياة والأوقات في أيرلندا الشمالية منذ عام 1998 متوفّرة على الإنترنت ويُمكن الاطلاع عليها على هذا الموقع: http://www.ark.ac.uk/nilt/

11 استطلاع الحياة والأوقات في أيرلندا الشمالية، 1999

12 منظمة الدول الأمريكية، 2000.

المجموعات النسائية عملاً جماهيرياً مناهضاً لاتفاقية السلام. بل على النقيض من ذلك، قامت المرأة بتنظيم وتنفيذ عدة حملات للعمل الجماهيري من أجل السلام، وذلك أكثر من أي مجموعة أخرى. وقامت المرأة عادةً بالضغط على أطراف النزاع لبدء المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات السلام.

استخدمت المجموعات النسائية العمل الجماهيري في مرات قليلة للضغط على الوسطاء وأطراف التفاوض للسماح لهن بمشاركة رسميةٍ أكبر. ففي حالة ليبيريا، أدّت مظاهرات كبيرة نظّمتها شبكة المرأة في السلام (WIPNET) في أماكن رئيسة مباشرةً إلى دعوة الشبكة لحضور مفاوضات السلام الرسمية بصفة مراقب. ورغم أن شبكة المرأة في السلام رفضت هذه الدعوة في النهاية، فقد زادت من قدرتها على التأثير في مفاوضات السلام بمرور الوقت. في عام 1991، قامت المجموعات النسائية في جمهورية أرض الصومال بتنظيم تظاهرات منظّمة بصورة دورية في أماكن التفاوض، مما أدى إلى زيادة ظهور تلك المجموعات على الساحة وتشكيل قرار إدماجها بصفة مراقب في مؤتمر بوروما لاحقاً. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت تلك النشاطات في إيصال مطالب النساء التي تم الاعتراف بها لاحقاً إلى حدٍّ كبير عند تدشين المؤتمر (جورتي) الوطني الذي تُرجم إلى ميثاق وطني بعد ذلك. توضح حالة أيرلندا الشمالية (انظر المربع 6.9) كيف أدى العمل الجماهيري من قِبَل المرأة إلى نتائج إيجابية في صناديق الاقتراع للتصديق على اتفاقية السلام.

المربع 5.3:

أمثلة على ممارسة الضغوط من النساء على الرجال لتوقيع اتفاقيات السلام

يُنسب إلى المرأة الفضل في التوصّل إلى اتفاقيات السلام وضمان مواصلة التفاوض حول نقاط معينة من جدول الأعمال. ففي عدد من الحالات التي قام بتحليلها مشروع "توسيع نطاق المشاركة"، دفعت المرأة فيها نحو بدء مفاوضات السلام أو التوقيع على اتفاقيات السلام. ويُظهر بحثنا أنه في معظم الحالات التي كانت فيها مشاركة المرأة قوية (15 من 40 حالة)، تمكّنت المرأة من الضغط بنجاح لصالح عملية السلام وقامت بدعمها. بصورة خاصة، يبدو أن مشاركة المرأة عبر الطرق 1 (التمثيل المباشر) و2 (صفة مراقب) و7 (العمل الجماهيري) وفّرت لها أفضل نقاط دخول لأنشطتها المؤيدة للسلام.

فعلى سبيل المثال، في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** (الطريقة 1)، ضمنت المندوبات الأربعون في صن سيتي أن الاتفاقية سيتم التوقيع عليها من خلال تشكيلهن لسلسلة بشرية أغلقت مخارج غرفة اللجنة. وقد أصررن على عدم مغادرة الرجال الغرفة قبل توقيع الاتفاق. أما في مؤتمر المصالحة الوطنية في **الصومال** عام 1993، فقد قررت بعض النساء اللائي حضرن المؤتمر كمراقبات (الطريقة 2) الضغط علانيةً على زعماء الفصائل عن طريق الصوم إلى أن يتم التوصّل إلى اتفاق. وبعد مرور 24 ساعة، توصّل الرجال إلى خطة سلام. وفي **جمهورية أرض الصومال**، أثناء المباحثات حول العنف في فترة ما بعد الاستقلال (1991-1994)، كان للنساء الموجودات بصفة مراقب (الطريقة 2) تأثيرٌ كبيرٌ في إجبار أطراف النزاع على مواصلة العمل على طاولة المفاوضات إلى أن تم إحراز تقدم ملموس. لقد تصرّفن أيضاً كوسطاء ومسؤولي اتصال فِعْلِيِّين. وبسبب النظر إليهن كأشخاصٍ أكثر حياديةً وتجرداً من زملائهن الرجال، سمحت هذه الثقة لهن بالمساهمة في تسهيل إحراز تقدم سلِس في سير المفاوضات.

وعلى ذات المنوال، في **ليبيريا** و**جمهورية أرض الصومال** (الطريقة 7)، ضغطت النساء من خارج مكان انعقاد المفاوضات على الرجال للتوقيع على اتفاقية بتهديدهم بخلع ملابسهن علناً أمام المفاوضين. من الصعب على الابن في هذا السياق الثقافي أن يري أمه عاريةً على نحو غير مناسب، وقد استخدم هؤلاء النسوة أدوار النوع الاجتماعي في الأوضاع الراهنة للدفاع عن السلام. وبينما تُظهر هذه الحالات إمكانيات الدور المباشر للنساء ووصولهن إلى أماكن التفاوض، فإن حالة أيرلندا الشمالية تبيّن كيف يمكن للمرأة أيضاً المساهمة بنجاح من أجل السلام من خلال حملة شعبية (الطريقة 7) واسعة وشاملة لجميع المجالات.

.6

العوامل التي تمكّن المرأة أو تعوّقها عن المشاركة والتأثير

هناك عدد من العوامل التي قد تمكّن المرأة أو تعوّقها عن التأثير في عمليات السلام والعمليات الانتقالية. وتفسّر تلك العوامل السبب وراء تمكن المرأة أو عدم تمكنها في الفترات السابقة من التأثير على مفاوضات السلام وتنفيذ ما يتمخض عنها من قرارات واتفاقيات. من الضروري تعظيم تلك العوامل التي تساعد على تمكين المرأة والتغلب على العوامل الأخرى التي تعوّقها من أجل إيجاد الظروف المواتية لتسهيل المشاركة الفعّالة للمجموعات النسائية وتحقيق النجاح في عملية السلام بأسرها.

وبشكلٍّ عام، حدّد المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" مجموعتين من العوامل هما: عوامل العملية وعوامل السياق. تتعلق المجموعة الأولى من العوامل بكيفية تصميم عملية إدماج المرأة، بينما تتعلق المجموعة الثانية بالسياق الذي يحدث فيه هذا الإدماج.

يبدأ هذا الفصل بتقديم العوامل التسعة للعملية وتلخيصها، كما يحدّد أنماطها عبر جميع طرق الإدماج السبع، ثم ينتقل إلى شرح عوامل السياق التي لا تؤثر على تمكين المرأة أو تعويقها عن المشاركة فحسب، ولكن أيضاً على مدى قبول وتنفيذ اتفاقيات السلام بنجاح. عند التطرق لمسألة إدماج المرأة، لا تقل أهمية أيٍّ من هاتين المجموعتين عن الأخرى: حيث إن عملية سلام مُصمّمةً بإتقان شديد قد تفشل بسبب عدم معالجة المشاكل السياقية معالجةً سليمة. ومن ثم، فإن حماية عملية السلام برُمّتها تُعَدّ جزءاً هاماً من السياسة الشاملة للسلام.

عوامل العملية

فيما يلي قائمة بالعوامل التسعة الأبرز لتصميم العملية، والتي تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في عمليات مفاوضات السلام، مرتّبةً حسب أهميتها:

1. **إجراءات ومعايير الاختيار** التي تتضمّن معيار النوع الاجتماعي
2. **إجراءات صنع القرار** التي تسمح للمرأة بالاستفادة من وجودها
3. **التحالفات والمواقف المشتركة** بين النساء المشارِكات التي تعزّز نفوذ المرأة
4. **استراتيجيات التوصيل** التي تسمح بوصول مواقف المرأة ومُدخلاتها إلى طاولة المفاوضات، لاسيما مع طرق الإدماج البعيدة عن طاولة المفاوضات
5. **أطراف النزاع والوسطاء** المؤيدون لإدماج المرأة
6. **المشاركة المُبكّرة للمرأة في العملية**
7. **البنية الداعمة للمرأة** قبل المفاوضات وأثناءها، بالإضافة إلى عملية التنفيذ
8. **رصد الأحكام الخاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي** أثناء التنفيذ، بالإضافة إلى رصد المكتسبات الرئيسة من عملية السلام
9. **التمويل.**

1. إجراءات ومعايير الاختيار

تُمثل إجراءات ومعايير الاختيار أمراً بالغ الأهمية لضمان فعالية وشرعية جميع مراحل عملية السلام، حيث إنها لا تحدّد الشروط المُؤهِّلة للمشاركة فحسب، ولكنها أيضاً تشمل التفاصيل المتعلقة بطريقة الاختيار من بين المُؤهّلين. وتُعَد تلك الإجراءات والمعايير أحد المحدّدات الرئيسة لضمن مشاركة المرأة، وتمثل أحد الشروط المُسبقة للمشاركة في إطار أيٍّ من طرق الإدماج، ولاسيما على طاولة المفاوضات، وعند الحصول على وضع مراقب، وفي أي مشاورات أو لجان رسمية أو غير رسمية. فبينما تُحدّد معايير الاختيار الأفراد المؤهلين للمشاركة في عملية السلام أو العملية الانتقالية، تشير إجراءات الاختيار إلى الكيفية التي يتم بها الاختيار بعد ذلك من بين المُستوفين للشروط المؤهِّلة للمشاركة.

من حيث المبدأ، تُحدّد إجراءات ومعايير الاختيار من يمكنهم المشاركة في جميع طرق الإدماج ذات الصلة، فهي تتعلق مباشرةً بإدماج المرأة في مختلف أنماط عمليات السلام وأثناء جميع مراحلها. وَجَد المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" أن إجراءات ومعايير الاختيار المُصمّمة جيدًا ترتبط مباشرةً بتمثيل المشاركين، لاسيما مستوى التأثير الفعليّ للمرأة.

غالباً ما يكون للذين يمتلكون سلطة تحديد المشاركين أو دعوتهم للمشاركة القرار النهائي بشأن مشاركة المرأة. ومن ثم، تم إدماج المرأة في الأنماط المختلفة من العمليات عن طريق وسائل مختلفة، بعضها أكثر فعاليةً من البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، على مائدة المفاوضات (حيث عادةً ما يكون اختيار أطراف النزاع لمن يُمثلهم إشكالياً)، شاركت النساء في المفاوضات الرسمية بصفتهن عضواتٍ مميّزاتٍ في منظّماتهن، كسياسيات بارزات أو قياديات عسكريات، أو من خلال نظام الحصص (وهو الأغلب). من الأمثلة الأخرى مباشرة المرأة دورها كمراقب. في أغلب عمليات السلام، يحِقّ فقط لأطراف النزاع والوسطاء تسمية المراقبين الرسميين. ومن ثم توجد روابط وثيقة بين المراقبين والأطراف المفاوِضة، ولهذا السبب رفضت بعض النساء الليبيريات بشدة المشاركة كمراقبات أثناء عملية السلام عام 2003. كانت بعض النساء المشاركات كمراقبات هن زوجاتٍ لجنرالات، ومن ثم اتّهُمن بتمثيل مصالح الأطراف التي يمثلونها دون النظر إلى مصالح المرأة عموماً. في حالة المشاورات، ثبُت أن نظام الحصص يُعد أمراً أساسياً لضمان مشاركة المرأة. وفي الواقع، لعبت النساء اللائي شققن طريقهن إلى المنتديات التشاورية من خلال نظام الحصص دوراً إيجابياً في العملية (انظر المربع 6.1).

كما يمكن أن تؤدي بعض معايير الاختيار إلى تعويق مشاركة المرأة. فعلى سبيل المثال، تُمثّل النساء تمثيلًا ناقصاً في ورش عمل حل المشكلات لأن معيار الاختيار الرئيس لها غالباً ما يكون "القرب من صنّاع القرار". كانت ورشة عمل حل المشكلات التي خُصّصت فقط للنساء الكونغوليات استثناءً لهذه القاعدة، ولكنها استهدفت شيئاً آخر هو إزالة الخلافات القائمة بين المجموعات النسائية.

المربع 6.1:

النساء دفعن بنجاح نحو نظام الحصص (الكوتا)

المنتدى التشاوري الأفغاني في بون عام 2001

بالتوازي مع المفاوضات الأفغانية التي عُقِدت عام 2001 في مدينة بون بألمانيا، نظّمت الأمم المتحدة منتدىً تشاورياً رسمياً بالتعاون مع اثنين من المؤسسات البحثية، حيث شكّلت المرأة 35% من المشاركين فيه بسبب دفع منظّمي المؤتمر نحو ذلك. استمرت المفاوضات لأسبوعٍ واحدٍ فقط، أي أنه تم الإعداد للمنتدى وعقده بسرعة جداً، مما جعل من الصعب على المجموعات المتنوعة المُمَثّلة التوصل إلى قائمة من التوصيات المشتركة. ورغم ذلك، مثّل الحضور النسائي الكبير سابقةً ومثالًا يحتذي به في العمليات التالية. وقد نجحت النساء الحاضرات اللائي كان من بينهن مُمثّلات لمجموعات شبابية قوية في الدفع نحو إدراج حصة تشريعية للنوع الاجتماعي وإدراج حقوق المرأة ضمن الاتفاقية وعملية التنفيذ. كان ذلك الأمر مهمًا، لأن مسألة تمثيل المرأة ظلت تمثل تحديًا في العملية الناشئة. وقد ساعد وجود نصوص صريحة في اتفاقية بون المجموعات النسائية في قضيتهم بدءًا من الاتفاقية وانتهاءاً بالتنفيذ.

المربع 6.2:

حصص عالية للمرأة ولكن سلطة محدودة لصنع القرار

الجمعية التأسيسية في نيبال، 2008 – 2012

بالرغم من أن حصة تمثيل المرأة بلغت 33% أثناء أعمال الجمعية التأسيسية في نيبال، تم استثناء المرأة في أغلب الأحيان من عمليات صنع القرار. تم اتخاذ القرارات إما بواسطة التصويت بالأغلبية أو خلف أبواب مغلقة. استغل القادة السياسيون البارزون غياب التوافق في بعض اللجان المهمّة لتبرير تجاوز إجراءات صنع القرارات. تم توجيه تقارير لجان الجمعية التأسيسية المثيرة للجدل إلى اللجنة الدستورية داخل الجمعية، مما يعني عدم إجراء أي مناقشات في الجلسات العامة فضلاً عن عدم التصويت على أيٍّ من المسائل المثارة في التقارير داخل الجمعية التأسيسية. وبدلًا من مناقشة تلك الخيارات في الجلسات العامة، تم مناقشتها وتمريرها خلف الأبواب المغلقة في اجتماعات سياسية عالية المستوى ظلت طيّ الكتمان حتى عن زملائهم الأعضاء في الحزب. ومن ثم، فرغم تمثيل المرأة بشكلٍ غير مسبوق في الجمعية التأسيسية، فإنها لم تُمنَح نفس الفرصة التي أتيحت للدوائر المُكوِّنة الأخرى في عملية صنع القرار، لذا كان النفوذ الذي مارسته على العملية محدوداً.

2. صنع القرار

لصنع القرار آثارٌ مباشرةٌ على قدرة المرأة على ممارسة نفوذها، حيث يُمكن لإجراءات صنع القرار أن تصنع فرقاً حاسماً بين المشاركة الإسمية والمشاركة المثمرة، كما أن تلك الإجراءات تكون مؤثرةً عبر جميع طرق الإدماج السبع. **وفي الواقع، حتى وإن تم إدماج المرأة على طاولة المفاوضات بأعدادٍ كبيرةٍ دون وجود إجراءات محدّدة وصريحة تمنحها صلاحية التأثير في عملية صنع القرار، فإن فرصتها في التأثير ستكون محدودة (انظر المربع 6.2).** فعلى سبيل المثال، في 15 من أصل 16 حالة من عمليات الحوار الوطني تم دراستها، تطلّب إجراء تشاورٍ واسعٍ مع المجموعات النسائية تصريحاً من قِبَل الأطراف الفاعلة، والتي كانت غالباً من الذكور. وقد شاركت النساء (وكذلك العديد من مجموعات المجتمع المدني) في معظم المجموعات العاملة واللجان الفرعية، إلا أن تمثيلهن ونفوذهن في لجان صنع القرار كان دون المستوى. وبالتالي، فإن مجرد الوجود على طاولة المفاوضات لا يكفي لضمان القدرة على ممارسة التأثير على العملية. وهذا الأمر له نفس الأهمية في حالة المنتديات التشاورية ولجان التنفيذ بعد الاتفاقية.

3. التحالفات النسائية

يمكن أن تتخذ التحالفات النسائية أشكالًا متنوعة، مثل مجموعات نسائية تعمل تحت راية أو مظلة واحدة (كما حدث في ليبيريا (2003)، وجنوب أفريقيا (1990)، وكينيا (2008)، واليمن (2013)) أو مجموعة مستقلة أو قبلية (مثل "القبيلة السادسة" في الصومال عام 1999) أو حزب سياسي (كما حدث في أيرلندا الشمالية عام 1994) أو تكتل منظّم عبر الوفود خلال المفاوضات (كما حدث في مفاوضات جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1999).

المربع 6.3:

ورشة عمل عن حل المشكلات لإعداد المرأة للحوار الكونغولي الداخلي

جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2002

كانت ورشة عمل حل المشكلات التي نُظّمت حصرياً للمرأة في بداية المفاوضات السياسية الكونغولية الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في فبراير/شباط 2002 نموذجًا يُحتذى به للكيفية التي يمكن أن تكون عليها ورش العمل من هذا النوع. تم تسهيل وتنظيم ورشة العمل من قِبَل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والمنظّمات غير الحكومية المحلية، مثل منظّمة التضامن النسائي الأفريقية (النساء كشركاء من أجل السلام في أفريقيا). قامت الورشة بإعداد 64 امرأة للمشاركة المباشرة (طريقة الإدماج 1: التمثيل المباشر) في محادثات السلام في مدينة صن سيتي بجنوب أفريقيا. أثناء الورشة، حيث عقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي جلساتٍ هامة حول أبعاد النوع الاجتماعي المتعلقة بالإصلاحات والمشاركة الفعّالة للمرأة، اتفقت النساء على إصدار إعلان وخطة عمل، وأدى ذلك أيضاً إلى زيادة عدد المندوبات الإناث.

عندما شكّلت المرأة تحالفات، وقُمن بالحشد حول قضايا مشتركة، وظهرن في مرحلة التفاوض كمجموعة موحّدة، كانت هناك فرصة أكبر لسماع أصواتهن والاستجابة لهن. لتحقيق مثل هذا التماسك، كان حتماً على النساء تجاوز خلافاتهن، وهو أمر غير مستغرب نظراً لأن المجموعات النسائية المتنوعة لها في الغالب تفضيلاتها السياسية المتباينة واختلافاتها الدقيقة. في بعض الأحيان، حَظَت عملية بناء التحالفات والتغلب على التظلمات المثيرة للفرقة بدعم قيادات نسائية قوية ومحترمة من داخل البلاد، ولكنَّ الدعم جاء في أغلب الأحيان من خارج البلاد، ولاسيما من وسطاء أقوياء من النساء. لقد ساعدت ورش عمل حل المشكلات والاجتماعات التحضيرية الأخرى النساء على التوصّل إلى مواقف مشتركة (انظر المربع 6.3). ومن ثم، تمكّنت التحالفات النسائية من تقديم مطالب موجزة واقتراحات ملموسة، تم إدراج معظمها في الاتفاقيات النهائية.

كما أسهم ظهور حركة نسائية موحّدة في التواصل والتعاون المُثمر مع فرق الوساطة الرسمية. فعندما توحدت النساء خلف الدفع نحو بدء المفاوضات أو توقيع الاتفاقيات، تعاظمت فرص نجاحهن، كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال وأيرلندا الشمالية وبابوا غينيا الجديدة / بوغانفيل (انظر المربع 6.4).

توصّل المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" إلى أن التحالفات النسائية قد دفعت بشكلٍ ملحوظ نحو توقيع الاتفاقيات أكثر من أي مجموعة أخرى من الأطراف الفاعلة. كما نجحت الشبكات أو التحالفات النسائية في إرسال ممثليها بصورة استراتيجية كمندوبين داخل الوفود الأخرى.

وعلاوةً على ذلك، استغلت المجموعات النسائية العاملة كمراقبات وجودها داخل غرف المفاوضات لإفادة النساء خارج المفاوضات.

المربع 6.4:

نساء متّحدات أم مجموعات غير متجانسة؟

جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999-2003) واليمن (2013 – 2014) والصومال (1999)

بالرغم من خلفياتهن المختلفة، نجحت النساء المندوبات في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** في تجاوز خلافاتهن، حيث شكّلن تكتلاً نسائياً اتفقن فيه على القضايا ذات الاهتمام المشترك وأصدرن وثيقة مشتركة شاملة (خطة عمل وإعلان نيروبي) عرضت بيانات ومطالب النساء جميعاً. بعد ذلك أرسلت النساء مندوباتٍ عنهن في كل لجنة مثل الأحزاب الأخرى. كانت هناك 40 مندوبة من النساء (من أصل 340 مندوب) أثناء توقيع الاتفاقية النهائية في مدينة صن سيتي في أبريل/ نيسان 2003. وبالرغم من صِغَر مجموعة صانعي القرار في النهاية، كانت النساء هنّ من عمِلن على ضمان توقيع الاتفاقية أساساً. وكما أشير إليه أعلاه، شكّلت المندوبات من النساء سلسلة بشرية أغلقت مخارج غرفة اللجنة إلى أن وقّع الرجال على الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى في اليمن، امتلكت المرأة قوةً تصويتية هائلة بفضل حصة الـ 30% المطبّقة خلال مؤتمر الحوار الوطني لعام 2013 والأربعين مقعداً المضمونة للنساء من أصل 565 مقعداً بصفتهنّ دائرة انتخابية مستقلة. وبالرغم من ذلك، لم تشكّل النساء مجموعةً موحدةً، ونادرًا ما صوّتن كتكتلٍ واحد واتّحدن حول القضايا التي تؤثر عليهن كمجموعة واحدة (مثل مسألة زواج الفتيات القاصرات)، ومن ثم لم يستفدن من كتلتهن التصويتية.

نُظّمت مفاوضات السلام **الصومالية** عام 1999 في جيبوتي على أساس نظام قَبَليّ، حيث وُزّعت سلطة صنع القرار وفقًا للبنية القَبَلية للبلد. وبهذه الطريقة، استثنت المفاوضات اهتمامات وأصوات أي طرف أو مجموعة فاعلة لا تُمثل مصالح القبائل. وبالنظر إلى هذا الاستثناء وخطورته المحتملة على عملية السلام والمجتمع الصومالي، شكّلت 92 امرأة من أصل 100 امرأة حضرن المفاوضات تحالفاً بديلًا من جانب واحد، خارج الإطار القَبَلي. باتفاقهن على التصويت ككتلة مستقلة دون التقيد بمصالح قبائلهن، قدّمت تلك "القبيلة السادسة" التي أعلنتها النساء بدافع ذاتي مفهوماً جديداً في المفاوضات قائم على اعتبارات النوع الاجتماعي فقط. وقد أدى ذلك إلى حصول المرأة على حصة غير مسبوقة قدرها 10% من مقاعد المجلس الوطني الانتقالي.

وقد دفع هذا التعاون نحو توقيع اتفاقية السلام كما حدث في ليبيريا 2003-2011 (انظر المربع 6.5).

4. استراتيجيات التوصيل

تلعب استراتيجيات التوصيل دوراً جوهريًا في ضمان أخذ مُدخلات المرأة طريقها إلى الاتفاقيات وعمليات السلام ككل. عمومًا، تزداد أهمية التوصيل عندما يتعلق الأمر بطرق للإدماجٍ بعيداً عن طاولة المفاوضات، مثل المشاورات أو اللجان أو ورش العمل غير الرسمية لحل المشكلات. وفي الواقع العملي، تعتمد مثل طرق الإدماج هذه بقوة على استراتيجيات التوصيل للتأثير على المفاوضات.

قد تأخذ آليات التوصيل شكل الاستراتيجيات الداخلية أو الخارجية. أما الاستراتيجيات الداخلية فتتضمّن تسليم التقارير والأوراق غير الرسمية إلى المفاوضين والوسطاء؛ والتبادل المباشر للآراء مع الوسطاء والمستشارين والمفاوضين؛

المربع 6.5:

التعاون الفعّال للمرأة في دور المراقب

ليبيريا: 2003 – 2011

في عملية السلام في ليبيريا (2003 – 2011)، وظّفت المجموعات النسائية تعاونها لتحقيق أفضل تأثير، مما عزّز دور النساء كمراقبات وانعكس أيضاً على أدائهن عبر طرق الإدماج أخرى. وقد نشطت مجموعتان نسائيتان، هما شبكة نساء نهر مانو للسلام (MARWOPNET) وشبكة المرأة في السلام (WIPNET)، بشكلٍ فعّالٍ أثناء تلك العملية. وكان تشارلز تايلور قد سمح بمشاركة شبكة نساء نهر مانو للسلام ومن ثم أُدرجت على طاولة المفاوضات، ولكنها عانت من الاتهامات الموجهة إليها بأنها لا تمثّل الجميع. وعلى الجانب الآخر، كان يُنظر إلى شبكة المرأة في السلام على أنها مستقلة وتؤدي عددًا من الأدوار الفعّالة والمهمة والمؤثرة بعيدًا عن طاولة المفاوضات. في الواقع، كان هذا النفوذ الذي تمتعت به شبكة المرأة في السلام عاملاً مهماً في دعوتها لحضور المفاوضات كمراقب رسمي. ولرغبتها في الإبقاء على خياراتها مفتوحة وتجنبًا للاتهامات التي وُجّهت إلى شبكة نساء نهر مانو للسلام، رفضت شبكة المرأة في السلام تلك الدعوة واستمرت في حملتها عبر طرق أخرى للإدماج. وبالرغم من المواقع وطرق الإدماج المختلفة التي سلكتها، فقد نسّقت كلتا المجموعتين جهودهما من أجل الدفع نحو أهداف مشتركة. ومن ثم كانت هناك أجندة نسائية موحّدة إلى حدٍّ كبير تمكّنت من جني ثمار التضامن بين تمثيل المرأة داخل المفاوضات وخارجها.

المربع 6.6:

أمثلة من البيانات المشتركة الصادرة عن النساء

كان من استراتيجيات التوصيل الناجحة التي استخدمتها التحالفات والشبكات النسائية إصدار وثيقة مشتركة تُعرِب فيها عن موقف موحّد يمكن التقدم به إلى فرق الوساطة والتفاوض. ففي **جمهورية الكونغو الديمقراطية** (1999)، أعدّت المجموعات النسائية مسودة بيان وخطة عمل تم تسليمها إلى الوسيط. وفي **كينيا** (2008)، سُلِّمت مذكرةٌ نسائية إلى فريق الاتحاد الأفريقي، وشقّت معظم نصوصها طريقها إلى الاتفاقية النهائية. وفي **ليبيريا** (2003)، أصدرت النساء ما سُمّيَ بـ "إعلان الزنبقة الذهبية" للإعلان عن موقفهن والدفع به قُدُماً. وفي **جنوب أفريقيا** (1990)، أصدر التحالف النسائي الوطني، بعد بحثٍ مُستفيض، ميثاق المرأة من أجل المساواة الفعّالة والذي كان له بالغ الأثر على محتوى الدستور والقوانين والسياسات. في جميع هذه الحالات، تناولت نصوص تلك الوثائق جذور الصراع، ولكنها أشارت بصورة خاصة إلى الأحكام المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإلى حقوق المرأة. تم تضمين معظم النصوص الواردة في تلك الوثائق بشكلٍ أو بآخر في قوانين أو اتفاقيات أو دساتير نهائية.

ومشاركة الوسطاء في المشاورات أو ورش العمل لحل المشكلات. تتضمّن الاستراتيجيات الخارجية التقارير والتصريحات العامة؛ والتواصل مع وسائل الإعلام؛ والبيانات العامة؛ والبيانات الصحفية؛ ورسائل السلام الواضحة؛ والضغط من أجل لفت انتباه المجتمع الدولي أو الإقليمي.

توصّل المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" إلى أن النساء استخدمن عدة استراتيجيات توصيل رئيسة بشكلٍ خاص. ففي حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999)، وكينيا (2008)، وليبيريا (2003)، والصومال (1999) تم توظيف الاجتماعات غير الرسمية وشبه الرسمية مع الوسطاء. كما عزّزت المجموعات النسائية الوعي بقضاياها من خلال البيانات العامة، والعمل الجماهيري، واجتذاب اهتمام وسائل الإعلام، كما هو الحال في جواتيمالا (1989)، وليبيريا (2003)، والمكسيك (1994)، وأيرلندا الشمالية (1994)، وجمهورية أرض الصومال (1991)، والصومال (1999 و2001)، واليمن (2013).

أظهرت البحوث المقارَنة أن إصدار وثيقة مشتركة كان استراتيجية توصيل ناجحة لكسب النفوذ، ولاسيما عند استخدامها مع حملات التوعية العامة، فقد عزّز وجود وثيقة خطية من تأثير النساء في عمليات السلام. وفي جميع الحالات، عالَج مضمون تلك الوثائق جذور الصراع، وتقدّم بمطالب محدّدة لإدراج أحكامٍ خاصة بحقوق المرأة والنوع الاجتماعي في الاتفاقية النهائية أو الدستور. قدمت النساء في بوروندي (1996)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1999)، وجواتيمالا (1989)، وكينيا (2008)، والمكسيك (1994)، وليبيريا (2003)، والصومال (2001)، وثائق تتضمّن مطالب محدّدة وتوصيات واضحة لعمليات تنفيذ تراعي الفوارق بين الجنسين أو القضايا الخاصة بالمرأة لإدراجها في اتفاقية السلام.

وعمومًا، ففي جميع الحالات التي تم التوصّل فيها إلى اتفاقيات وكان للمرأة دور بارز فيها، استُخدِمت عدة استراتيجيات داخلية وخارجية للتوصيل.

5. موقف أطراف النزاع والوسطاء

وُجِد أن أطراف النزاع والوسطاء الداعمين لإدماج المرأة مثّلوا عاملًا مهماً في إدماج المرأة. وعمومًا، يمكن أن يؤثر تصرف الوسطاء وقدرتهم، بما في ذلك فهمهم الجيد لدور المرأة وأهمية إدماجها على نطاق أوسع، بقوة على إدماج المرأة من حيث تمكينها من الحضور والتأثير ودعم ذلك. وعلى النقيض، وُجِد

المربع 6.7:

دور جراسا ماشيل في تعزيز نفوذ المرأة

كينيا 2007

عندما اندلع العنف في أعقاب نتائج الانتخابات المتنازع عليها في نهاية عام 2007، اجتمع عددٌ من المهنيات من مختلف المجالات السياسية والمناطق الجغرافية والعاملات في مجال السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية، والعمل الإنساني ومقرّهن نيروبي معاً لتقييم المجالات المحتملة لمساهمة المرأة في معالجة الأزمة. أرسلت مجموعة أساسية مكونة من ثلاث نساء دعواتٍ إلى كافة المنظّمات النسائية في البلد، وعُقِدت عدة اجتماعات ومشاورات مختلفة بحضورٍ تراوح مابين 10 إلى 200 امرأة تقريباً. كان وجود جراسا ماشيل كوسيط بجوار كوفي عنان في فريق الاتحاد الأفريقي حاسماً بالنسبة للنساء، فقد تطلّب الأمر زخَم وحماسة جراسا ماشيل لكي تتغلب النساء على خلافاتهن وانقساماتهن والعمل معاً للضغط من أجل زيادة التركيز على قضايا المرأة في العملية. نصحت جراسا ماشيل المجموعة بالتوحّد حول القواسم المشتركة، ونبذ الخلافات السياسية جانباً، والتوافق على مذكرة تُرفع لفريق الاتحاد الأفريقي تتضمن اهتمامات المرأة وتوصياتها. تردّد صدى توصياتهن بشأن القضايا الحرِجة لدى جميع أفراد المجتمع بأسره.

عرض فريق مكوّن من 12 امرأة "مذكرة المرأة" على فريق الاتحاد الافريقي. ودعا كوفي عنان النساء إلى جلسة للاستماع إلى ملاحظاتهن تعقيباً على اتفاقية السلام الأولى التي تم توقيعها، كما سألهن عن المشاكل الأخرى المطلوب معالجتها في الجولة القادمة من المفاوضات والاتفاقيات المقبلة. من جانبهن أعدّت النساء أيضاً مذكرة ثانية لجلسة التعقيب، واستمرت المراسلات غير الرسمية بين النساء وفريق الوساطة بعد ذلك.

أن قلة خبرة الوسطاء والقادة أو رفضهم أو عدم مبالاتهم أعاق إمكانية حضور المرأة وتأثيرها. يمكن للوسيط استخدام دوره استخداماً استراتيجياً من خلال إظهار المرونة، والانفتاح بشأن إدماج المرأة، وإيجاد طرق بديلة لتوصيل أصوات الأطراف الفاعلة المشارِكة إلى العملية.

كما توصّل المشروع البحثي إلى أن الوسطاء من النساء الأعلى مقاماً من ذوات الخبرات اللائي يُدرِكن طبيعة النوع الاجتماعي يمكن أن يكنّ فاعلات جداً في دعم المرأة، كما هو الحال مع السيدة/ جراسا ماشيل في المفاوضات الكينية عام 2008 (انظر المربع 6.7). وقد لعب التوجيه القوي والداعم الذي قدّمه هؤلاء الوسطاء والقادة من النساء دوراً حاسماً في دعم المرأة أثناء عمليات السلام. **ومع ذلك، فرغم أهمية الوسطاء الإناث في تعزيز ودعم مشاركة المرأة، لا يزال المجتمع الدولي يختار الرجال لشغل مناصب الوساطة.** فمن بين الوسطاء الرئيسين الذي تم اختيارهم في عمليات السلام المعاصرة، كان 2.4% فقط منهم من النساء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2012b). وبالرغم من ذلك، دفع الوسطاء الذكور أيضاً نحو إدماج المرأة في حالات سابقة كما هو الحال في اليمن، ودافور، وجواتيمالا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لم يكن صانعو السلام الرئيسيون بالضرورة أعضاءً بفرق الوساطة، بل كنّ في العديد من الحالات قياداتٍ نسائيةٍ قوية ومشهورة وصامدة، لم يكتفين بالدفع نحو إدماج المرأة فحسب، بل ساعدن النساء أيضاً على التغلب على الخلافات وتشكيل تحالف أو شبكة ببرنامج يوحِّد بينهن. وفي مفاوضات السلام التي أقيمت في بابوا غينيا الجديدة - بوغانفيل، لعبت الراهبة لورين جاراسو دوراً حاسماً كوجه وصوت رئيسي "لنساء بوغانفيل". أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فدفعت روث بيري، رئيسة ليبيريا السابقة (1996-1997)، النساء من أجل التوصّل إلى وثيقة مشتركة، كما لعبت إلين جونسون سيرليف دوراً هاماً من خلال قيادة اللجنة الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في كينيا (2008)، كانت فلورنسا مباي، إحدى صانعات السلام من ذوات الخبرة في البلدان الأفريقية الأخرى وفي ذلك الوقت مديرة مبادرة السلام في نيروبي، من بين المبادرين الرئيسين في التحالف النسائي. بشكلٍ عام، بدا أن هؤلاء النساء توفّرت لديهن الخبرة المطلوبة سواءً من خلال عمليات أخرى للسلام أو الممارسة طويلة الأمد في مجال تسوية النزاعات في بلدانهن.

6. مشاركة المرأة المُبكّرة في العملية

وَجَد المشروع البحثي أنه عند مشاركة المرأة في العملية في وقتٍ مُبكّر، يُشكّل ذلك سابقةً لإدماج المرأة تستمر طوال عملية التفاوض والتنفيذ بأكملها، كما تزداد قدرة المرأة على تقديم إسهامات جوهرية. **اكتشفت النساء اللائي تم إدماجهن خلال مرحلة ما قبل التفاوض وفي مرحلة التفاوض الفعلية (في كثير من الأحيان من خلال نظام الحصص) أن مشاركتهن استمرت أيضاً خلال مرحلة التنفيذ وحتى في المؤسسات السياسية التي تشكّلت في مرحلة ما بعد الاتفاق.** وعلاوةً على ذلك، وبشكل أكثر تحديداً، كلما كانت مشاركة المرأة مذكورة بالفعل في وقف إطلاق النار أو في اتفاقية سابقة، كلما ساعد ذلك في إدماجهن في مفاوضات السلام الرئيسة أو مفاوضات الانتقال السياسي. وفي المُقابل، في حالة عدم وجود نص صريح بمشاركتهن في الاتفاقيات السابقة، كان عليهن تكثيف الجهود للضغط بشكل كبير لقبولهن كمشارِكات.

7. هياكل دعم النساء

وَجَد المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" أن هياكل الدعم تتيح للنساء الفرصة ليكنّ أكثر فاعلية في تقديم إسهامات متباينة وجيدة، ولتعزيز دورهن وتأثيرهن خلال مرحلة المفاوضات أو التنفيذ. يمكن تضمين هذه الهياكل في عملية التفاوض، أو توفيرها من خلال ترتيبات خارجية، أو كلاهما معاً. **وبشكل عام، تُظهر النتائج أن النساء قد استفدن من هياكل الدعم المُهدَّفة أكثر من الجهات الفاعلة الأخرى، ووُجِد أن هياكل الدعم هذه تُعزّز من نفوذهن بدرجة كبيرة سواءً قبل، أو أثناء، أو بعد المفاوضات.**

تضمّنت الهياكل الرئيسة لدعم المرأة مراكز الموارد التي أُنشِئت أثناء المفاوضات لتقديم الدعم الفني، مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وتوفير الخبرة في مجال النوع الاجتماعي وغيرها من الخبرات ذات المحتوى المعيّن (انظر المربع 6.8). وتضمّنت هياكل الدعم الأخرى ورش العمل والدورات التدريبية التي تناولت قضايا محدّدة كانت مطلوبة أثناء المحادثات. لم تكتف هذه الهياكل برفع درجة الاستعداد العام لدى المرأة، ولكن ساهمت غالباً في تمكين المرأة من الدفع نحو مزيد من الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

المربع 6.8:

مركز دعم المرأة

محادثات السلام الصومالية، 2001

أثناء مفاوضات السلام الصومالية التي جرت خلال الفترة 2001 – 2005 بقيادة كينيا، استفادت المرأة من عدد من هياكل الدعم المقدّمة من المنظّمات الدولية. كان من أهم هذه الهياكل مركزٌ للموارد دعمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي كان مُجَهزاً تجهيزاً كاملاً بأجهزة كمبيوتر وماكينات تصوير وطابعات وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. ساعد هذا المركز النساء على نشر المواد الداعمة لموقفهن، والتي قدمنها لوفود عملية السلام والوسيط وغيرهم من الأفراد الرئيسين. كواحد من المواقع القليلة المتوفّرة بمعدات كافية لإجراءات التفاوض، زوّد المركز المجموعات النسائية بإمكانيات للضغط مباشرةً على الشخصيات المؤثرة التي اضطرت لاستخدام معداته. وبفضل الدعم المقدّم من مثل تلك الهياكل، تمكنت المجموعات النسائية من ممارسة ضغوطها ونجحت في إدراج حقوق الإنسان والصياغة التي تراعي النوع الاجتماعي في الاتفاقية، والنص على حصة بنسبة قدرها 12% للنساء في البرلمان الانتقالي.

8. المتابعة

لا يمكن أن يؤخذ تنفيذ قرارات عملية السلام وأحكام اتفاقية السلام على أنه أمرٌ مفروغٌ منه. وُجِد أن المتابعة أمرٌ أساسي، ولكن وُجِد أيضاً أنها ضعيفة في نهاية المطاف. حتى في الحالات القوية (أي عندما كان للنساء تأثير كبير على اتفاقية السلام، وتمكنّ من إدراج العديد من الأحكام وتأمين حصص للنوع الاجتماعي بالهيئات الرئيسة لتنفيذ الاتفاقية)، نادراً ما تم مراقبة تنفيذ هذه الإنجازات. على المستوى الدولي، هناك أيضاً نقصٌ شديدٌ في البيانات المنهجية المتاحة. **وبالرغم من متابعة الأمم المتحدة لعدد النساء الوسطاء والمفاوِضات، فضلاً عن عدد الأحكام المراعية للنوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام لعدة سنوات حتى الآن، لا يزال هناك غياب لمتابعة تنفيذ تلك الأحكام. يتوفّر فقط القليل من التمويل المتاح للمجموعات النسائية لمتابعة تنفيذ اتفاقيات السلام بشكلٍ عام، ومتابعة الأحكام المتعلقة بالمرأة والمراعية للنوع الاجتماعي على وجه الخصوص.** وعلاوةً على ذلك، غالباً ما تُحلّ التحالفات النسائية بعد توقيع اتفاقيات السلام، أو يصيبها الخمول، أو تصبح منظّماتٍ غير حكوميةٍ موفّرةً للخدمات. ونتيجةً لذلك، يكون من الصعب غالباً حشد النساء للاستجابة بفعالية إذا لم يتم تحقيق الإصلاحات والمكتسبات الأساسية التي نصّت عليها اتفاقية السلام بشكلٍ صحيح.

9. التمويل

يُعد التمويل وسيلةً لتسهيل العمل، وهو مهم لكل طرق الإدماج وجميع مراحل عملية السلام، ولكنه يصبح مشكلةً بصورة خاصة بالنسبة لطرق الإدماج غير الرسمية. يمكن أن يدعم التمويل جاهزية النساء، ويُوفّر هياكل دعم مفيدة لهن، ويمكّنهن من التصرف بمرونة وبشكلٍ مستقل، لذلك فالتمويل هام جداً لتحقيق الشروط المُسبقة الأساسية للمشاركة. فعلى سبيل المثال، مع إجراء عمليات السلام في كثير من الأحيان في أماكن مختلفة وبعيدة، يمكن أن يكون من الصعب أو المستحيل الوصول فعلياً إلى مواقع المفاوضات أو ممارسة الضغط على العملية بصورة شخصية دون توفّر وسائل مالية مناسبة.

يُعَدّ التمويل الخاص بالطرق التشاورية غير الرسمية أكثرَ إشكالية عند مقارنتها بأشكال أخرى من المشاورات أو طرق الإدماج. على سبيل المثال، في مفاوضات السلام في الصومال في وقت مُبكّر من التسعينيات، وفّر معهد الحياة والسلام السويدي دعماً مالياً ولوجيستياً لمجموعات النساء المحلية ونساء الشتات ليتمكنّ من حضور الاجتماعات الهامة وحضور المفاوضات. وقد ساعد ذلك المرأة على إسماع صوتها والضغط لإدماجها في عملية السلام. هناك مثال مطابق تقريباً من عملية السلام في ليبيريا في المفاوضات حول اتفاقية السلام الشامل التي عُقدت في أكرا (2003). عانت شبكة المرأة في السلام (WIPNET) من قيود بسبب نقص الأموال وعدم قدرتها على تنظيم حملات في الخارج، إلى أن تمكنت من تأمين تمويل إضافي من شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام (WANEP)، وهي شبكة سلام إقليمية، مما مكّنها من الحفاظ على وجودها وممارسة الضغط في هذه العملية.

عوامل السياق

يسلّط هذا القسم الضوء على عوامل السياق التسعة المحدّدة في المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" التي قد تُمكّن لإدماج المرأة أو تعوّقه، ولكنها أيضاً تحمي أو تهدد عملية

السلام المُبرَمة. تُعدّ عوامل السياق الثلاثة الأولى في مقدمة القائمة أدناه عوامل سياسية هامة تتعلق بحماية عملية السلام برُمّتها بالإضافة إلى تأثيرها على جميع الجهات الفاعلة، بينما تختص العوامل الستة المتبقية بالمرأة.

1. مقاومة النخبة أو دعمها
2. التأييد الشعبي
3. تأثير الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على عمليات السلام
4. وجود مجموعات نسائية قوية
5. جاهزية المرأة
6. تباين هويات المرأة
7. المواقف والتوقعات فيما يتعلّق بالأدوار الاجتماعية بين الجنسين
8. الشبكات النسائية الإقليمية والدولية
9. وجود التزامات أو أحكام سابقة تراعي النوع الاجتماعي

مقاومة النخبة أو دعمها

تُعَد مقاومة النخبة أو دعمها أحد أهم العوامل الحاسمة في تحديد نتائج عملية السلام. فعمليات السلام الشاملة تتحدي الهياكل القائمة للسلطة، وتهدد بتقويض وصول النخب وأطراف النزاع للحكم في المستقبل. وبناءً على ذلك، وُجِد أن مقاومة هذه الجهات لعمليات التغيير تكون كبيرة، وتتراوح أشكال تلك المقاومة من مقاومة صريحة إلى مقاومة مُضمرة وضِمنية.

غالباً ما تتقرب النخب من الحكومات، حيث تتشابك القوى الاقتصادية والسياسية بشدة. وفي مثل هذه الحالات، تُعَد المقاومة من النخب إشكاليةً بصورة خاصة عندما تهدف المفاوضات إلى تحقيق انتقال سياسي. في الواقع، من المحتمل أن تحارب النخب أي تغييرات في وضعها أو في تشكيل الحكومة والمجتمع بشكلٍ عام. على سبيل المثال، في جميع الحالات التي اشتملت على حكومات عسكرية تقريباً، عُلّقت صياغة الدستور الشامل وعمليات الإصلاح السياسي الأخرى أو توقفت عندما لم تتطابق نتائج هذه العمليات مع مصالح الحكومة. تقدّم توجو (1990) مثالاً واضحاً على هذه الظاهرة، حيث أُرغِم الدكتاتور إياديما الحاكم في ذلك الوقت، بسبب الضغط الشعبي المتصاعد، على الموافقة على عمليةٍ للحوار الوطني ووضع دستور جديد. ولكن رغم تقديمه هذه التنازلات، قام إياديما بعد ذلك بإلغاء عملية الإصلاح السياسي برُمّتها عندما أصبح واضحاً أن النتائج يمكن أن تقوّض حكمه. توجد أمثلة مشابهة في فيجي ومصر وإريتريا.

كانت الحكومات المدنية أقل صراحةً في مقاومتها للتغيّرات الكبرى التي تُحدِثها اتفاقيات السلام، ولكن لم يكن من غير المألوف قيامها بتقويض المكاسب الكبيرة لعملية السلام، من خلال على سبيل المثال، عدم تنفيذ أحكام هامة للاتفاقية أو ببساطة عدم ترشيح المفوّضين للهيئات الهامة في مرحلة ما بعد الاتفاقية. في المقابل، عندما تكون النخب السياسية الحالية داعمةً لعمليات السلام، يمكن دفع الإصلاحات الكبرى بصورة أكثر سهولة وضمان استمرارها بمرور الوقت.

كما أن لدعم النخبة أو مقاومتها أيضاً دورٌ عندما يتعلق الأمر بإدماج أوسع، وخاصةً إدماج المرأة. وقد وَجَد المشروع البحثي أنه من المرجّح للغاية أن تحاول أطراف النزاع وغيرها من النخب "الاستحواذ على" معايير الاختيار وإجراءات صنع القرار من أجل تعزيز مواقفها وحرمان المجموعات الأخرى من المناصب.

التأييد الشعبي

يُعَد مستوي التأييد الشعبي للسلام - وأي اتفاقية للسلام أو دستور جديد يتم التفاوض بشأنه لاحقاً – عاملاً أساسياً لنجاح أو فشل عملية السلام برُمّتها. وقد أظهرت البحوث أن الافتقار إلى الدعم العام يجعل من الصعب جداً الوصول لاتفاق. ويتأثر هذا العامل عموماً بالمناخ السياسي في البلد ومدى قوة الدعم من الجهات الفاعلة في عملية السلام. ومع ذلك، فإنه من الممكن إيجاد التأييد العام، وبوسع الجهات الفاعلة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز دعم الجماهير وتوليد الزخم وراء تفضيلاتها. هذا ما حدث في أيرلندا الشمالية في الفترة التي سبقت الاستفتاء على "اتفاقية سلام الجمعة العظيمة" (1998)، حيث تمكّنت حملةٌ واسعة النطاق من المجتمع المدني من الدفع لتحقيق نتيجة إيجابية للاستفتاء. وكان تحالف نساء أيرلندا الشمالية في طليعة الداعمين لهذه الحملة (انظر المربع 6.9).

المربع 6.9:

التحضير للاستفتاء: تحالف نساء أيرلندا الشمالية

اتفاقية الجمعة العظيمة في أيرلندا الشمالية

في عام 1996، دعا مفاوضو اتفاقية الجمعة العظيمة (GFA) في أيرلندا الشمالية أكبر عشر أحزاب سياسية إلى طاولة المفاوضات. لم تتضمّن وفود إيٍّ منهم أيّ نساء. وعندما أدركت مونيكا ويليامز وماي بلود ذلك، قامتا بتأسيس تحالف نساء أيرلندا الشمالية (NIWC)، حيث تمكّنتا من تأمين 10,000 توقيع وهو الحد الأدنى المطلوب لتشكيل حزب سياسي، وبالتالي حصلتا على مقعدٍ للنساء على طاولة المفاوضات.

أكد الموقف الذي قدّمه هذا التحالف أثناء المفاوضات على أن الحلول للمشاكل في أيرلندا الشمالية تكمن في اتباع المقاربات الجماعية والمشتركة. وبالتالي، بني هذا التحالف جسوراً للتواصل بين الطائفتين البروتستانتية والكاثوليكية، وأعرب عن اعتقاده بأن ملكية شروط أي اتفاقية لا ينبغي أن تقتصر فقط على أولئك الجالسين حول طاولة المفاوضات. بدلاً من ذلك، ينبغي عرض هذه الشروط على المُستبعَدين أو المُهمّشين من العملية السياسية.

شارك هذا التحالف بفعالية كبيرة في صياغة اتفاقية الجمعة العظيمة في أيرلندا الشمالية، وحظى بتفويضٍ شعبيٍ قوي. وقد شكّل موقفه بشأن الحاجة إلى سياسات شاملة وتشاركية مشاركته الفعّالة خلال مفاوضات اتفاقية الجمعة العظيمة، وكان له دورٌ حاسم في الترويج لحملة التصويت بـ "نعم" قبل الاستفتاء. نجح التحالف في تعبئة الزخم الشعبي، والتوجيه للتصويت بنعم كعلامة على التقدم، في مقابل التصويت بلا كعلامة للتخلف. ووفقاً لكثير من المراقبين، يُمكن أن يُعزى نجاح الحملة ونتيجة الاستفتاء بشكلٍ مباشر للجهود المستمرة والطبيعة الاستباقية لتحالف نساء أيرلندا الشمالية.

تأثير الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على عمليات السلام

يُعَد دور الجهات الفاعلة الإقليمية القوية عاملاً حاسماً في عمليات السلام، وقد كان في كثير من الأحيان أكثر أهمية من دور الجهات الفاعلة الدولية. فعلى سبيل المثال، كان دور "الاتحاد الأوروبي" في النزاع القبرصي أكثر أهمية من خطة الأمم المتحدة للسلام. وبالمثل، كان للهند الدور الأقوى والأكثر تأثيراً في الصراع النيبالي – حيث كان سحب الدعم الهندي للحكومة النيبالية عاملاً حاسماً في تمكين حركة المجتمع المدني من التأثير بشكل أكبر. ووفقاً لسياق كل حالة على حدة، يمكن أن يكون لوجود الجهات الفاعلة الإقليمية في عمليات السلام – سواءً كان ذلك بصفتهم وسطاء، أو مجموعات من الأصدقاء، أو مراقبين، أو حتى كأطراف في المفاوضات – دورٌ كبير في ضمان مشاركة المرأة.

وجود مجموعات نسائية قوية

عند وجود مجموعات، أو شبكات، أو حركات نسائية نشطة بالفعل في البلد قبل المفاوضات، يُعزّز ذلك من تأثير المرأة أثناء العملية. مكَّن الوجود المسبق لتلك المجموعات والشبكات والحركات النساء من الاستفادة من الخبرات والموارد الموجودة للضغط من أجل إدماج المرأة من خلال العمل الجماهيري، وتيسير بدء المفاوضات، وجمع الأموال اللازمة لاستمرار المشاركة. ويمكن أيضاً زيادة قوة المجموعات النسائية عبر الشبكات النسائية الإقليمية والدولية.

قوة منظّمات المجتمع المدني النسائية القائمة حالياً

في الحالات التي كانت المجموعات النسائية ذات تجربة كبيرة وتمتلك خبرةً جوهرية، وحيثما توفّرت لها الخبرات السابقة في التنظيم والتعبئة بكفاءة، وُجِد أن تأثيرها يكون أكبر على العملية. كان ذلك يرتبط بالخبرة التنظيمية السابقة للمجموعات النسائية المُشارِكة، وبوجود ثقافة أو تقاليد عامة لدورٍ قوي لمنظّمات المجتمع المدني في سياق وطني معيّن. هناك مثال جيد على ذلك من جنوب أفريقيا، حيث تأسست أول منظّمة نسائية في عام 1911، وشهدت فترة الثمانينيات ظهور منظّمات نسائية

كانت تدعو إلى الوحدة ونبذ العنصرية ونشِطَت ضد سياسة الفصل العنصري.

تباين هويات المرأة

في أغلب الأحيان، ساعد تباين هويات المرأة على تمكين النساء من التأثير على العملية، ولكن في بعض الأحيان وُجِدَ أن تأثيره كان مُعوّقاً لهن. النوع الاجتماعي هو أحد الخصائص البارزة للهوية، ولكنه يتقاطع مع بعض الخصائص الأخرى، وبالتالي يشكّلها. فعلى سبيل المثال، المرأة التي تشارك في حوار وطني بصفتها عنصراً شبابياً يمكن أيضاً أن تكون ممثّلةً لعقيدةٍ دينية، أو تجمعٍ إقليمي أو حزبٍ سياسي. قد يؤدي ذلك إلى بروز تصور إشكالي يُمكن فيه للجهات الفاعلة المنتمية لهوية بعينها الحشد في المفاوضات لتدفع بها في اتجاه معين. ومع ذلك، فان إدماج المرأة ليس مرادفاً للنوع الاجتماعي أو لمحور واحدٍ للهوية. ويمكن المساعدة في التغلب على الانقسامات عن طريق بناء التحالفات، والاستعانة بالوسطاء، وتوفير هياكل الدعم الكافية.

المواقف والتوقعات فيما يتعلّق بالأدوار الاجتماعية بين الجنسين

يمكن أن تؤثر المواقف والتوقعات الاجتماعية المحيطة بأدوار المرأة على مدى صعوبة أو سهولة تحقيق إدماج النساء. في الحالات التي اضطلعت فيها النساء بأدوار وساطة معترَف بها في المجتمع، كما حدث في بابوا غينيا الجديدة / بوغانفيل (1997)، تم دعوتهن إلى المشاركة وتمكّنَّ من التأثير بسهولة أكبر. أما في اليمن، فكانت المشاركة السياسية للمرأة مثيرةً للجدل، وكانت الحركات الأصولية المناهضة لحقوق المرأة قويةً بدرجة كبيرة. ونتيجةً لذلك، تعرضت النساء المشارِكات للتهديد، والمضايقات الجنسية، والاعتداء بسبب مشاركتهن في عملية الحوار الوطني الذي بدأ في عام 2013. وتكرر الأمر نفسه في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999) وأفغانستان (2001)، حيث تم ترهيب ومضايقة الوفود النسائية من قِبَل أطراف النزاع الرئيسين. لقد شكّكت تلك الأطراف في أهلية النساء المشارِكات. وفي جنوب أفريقيا (1990)، دعمت المواقف الاجتماعية تجاه أدوار النوع الاجتماعي القادة التقليديين في اتخاذهم موقفاً مضاداً لأحكام المساواة في وثيقة الحقوق التي نشأت عن عملية الانتقال السياسي.

الشبكات النسائية الإقليمية والدولية

عندما دعمت الشبكات النسائية الإقليمية والدولية المجموعات المحلية، كان لذلك أثرٌ إيجابي على تمكين وتعزيز تلك المجموعات. فعلى سبيل المثال، في عملية السلام الليبيرية (2003-2011)، تمكّنت الشبكات النسائية الليبيرية من تنظيم تعبئة جماهيرية خارج مفاوضات السلام في سيراليون المجاورة، ويرجع ذلك أساساً إلى استنادهم إلى دعم شبكة إقليمية للمرأة تنشط أيضاً في سيراليون. قام أعضاء تلك الشبكة باستضافة أعضاء الشبكات النسائية الليبيرية، ووفّروا لهن الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم. وكما ذكَرنا أعلاه، يمكن لتلك الشبكات زيادة قوة المجموعات النسائية المحلية.

وجود التزامات أو أحكام سابقة تراعي النوع الاجتماعي

ظهر أن وجود التزامات سابقة بشأن إدماج المرأة يمثل عاملاً قوياً في تحديد إمكانية مشاركة المجموعات النسائية مستقبلاً. وفي الواقع، مَنَح وجود هذه الأحكام النساء حقاً مفروضاً، وجعل من الصعب للجهات الأخرى استبعادهن كلّياً. فعلى سبيل المثال، كانت اتفاقية الإدارة الانتقالية لليمن بوساطة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 قد أعلنت بالفعل أن المرأة ستكون جزءاً من مؤتمر الحوار الوطني القادم (2013-2014). وبالمثل، نصّت اتفاقية بون للسلام في أفغانستان عام 2001 على مشاركة المرأة في عملية وضع الدستور عقب التوصّل إلى اتفاقية. وفي عمليات وضع الدستور في جنوب أفريقيا، ونيبال، واليمن، تم تحديد حصص صارمة لوفود النساء المشاركة قبل البدء في إجراء الحوارات. كما كانت اتفاقيات السلام في ليبيريا (2003-2011) وكينيا 2008 واضحةً ومحدّدةً جداً بشأن تشكيل لجان متوازنة من الجنسين للتنفيذ في مرحلة ما بعد الاتفاقية.

7.
الاستنتاجات

بوجهٍ عام، تؤكّد نتائج المشروع البحثي "توسيع نطاق المشاركة" أنه حتى وإن كانت مشاركة المرأة لا تزال تواجه تحديات أو لامبالاة من قِبَل العديد من وسطاء وأطراف التفاوض، فقد استطاعت المرأة أن تُسهم إسهاماً كبيرًا في المفاوضات الخاصة بصنع السلام وصياغة الدستور، وكذلك في التنفيذ النهائي للاتفاقيات محل التفاوض. ومع ذلك، وربما أكثر أهمية، أوضحت بحوث دراسات الحالة أن الحضور القوي للمرأة، حتى ولو كان حضوراً مباشراً على مائدة المفاوضات، لا يُترجَم تلقائياً إلى قدرتها على إحداث تأثير قوي. فمستوى تأثير المرأة على العملية هو ما يصنع فارقًا وليس حضورها العددي فحسب.

توصّل المشروع البحثي الحالي إلى أنه في الحالات التي تستطيع المرأة فيها إحداث تأثير قوي على عملية التفاوض، تكون احتمالات التوصّل إلى اتفاقيات وتنفيذها أكبر بكثير من الحالات التي يكون للمجموعات النسائية فيها تأثير متوسط أو ضعيف أو غير موجود على الإطلاق. الأمر الأكثر أهمية هو أن المشروع البحثي الحالي حدّد عدداً من العوامل الرئيسة المتعلقة بالعمليات والسياقات التي تمكّن أو تعوّق مشاركة المرأة وكذلك قدرتها على التأثير بكافة أشكال المشاركة عبر المسارات والمراحل المختلفة لعملية السلام (أنظر الفصل 6).

كما اتّضح من خلال المشروع البحثي وجود تركيز مبالَغ فيه على مشاركة المرأة في وفود المفاوضات الرسمية أثناء عقد محادثات السلام. يُخفي هذا الأمر حقيقة أن المشاركة المُبكّرة للمرأة، ويفضّل أن يكون ذلك في مرحلة ما قبل التفاوض، غالباً ما تمهّد الطريق لمشاركتها المستدامة في المفاوضات وفي عملية التنفيذ. وتعكس هذه النتيجة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1889 (2009) وتأكيده على مشاركة المرأة في صنع القرار في المراحل المُبكّرة لعمليات السلام وعمليات ما بعد النزاعات (قرار مجلس الأمن رقم 1889 (2009) الديباجة، الفقرة 1 والفقرة 15).

ورغم النتائج التي تم التوصّل إليها حول أهمية مشاركة المرأة، لا يزال تمثيل المرأة دون المستوى المطلوب في عمليات السلام. فلا تزال مشاركة المرأة تُعَدّ مجرد التزام معياري أكثر من كونها إحدى الميزات المفيدة أو الضرورية لعمليات السلام. غالباً ما تضطر المرأة والداعمين لها على المستوى الدولي إلى الضغط بشدة من أجل تحقيق تلك المشاركة. وعلاوةً على ذلك، لا تقتصر مشاركة المرأة على مائدة المفاوضات فحسب. فالمجموعات النسائية لم تنجح في التأثير على اتفاقيات السلام عبر مائدة المفاوضات فقط، بل نجحت في ذلك أيضاً من خلال المشاورات التي تُعقد قبل المفاوضات وأثناءها، وكذلك - وبشكلٍ فعّال للغاية في أغلب الأحيان – عبر العمل الجماهيري. وفي كل الحالات التي تم فيها التوصّل إلى اتفاقية وتنفيذها، ولعبت المرأة فيها دوراً مؤثراً إلى حد كبير، حدث ذلك من خلال طرق ومسارات متنوعة وارتبط مباشرةً بتحقيق نتائج ناجحة في العملية.

فيما يتعلق *بتمثيل المرأة المباشر على مائدة المفاوضات*، كان للوفود التي تقتصر على العنصر النسائي فقط تأثيرٌ شاملٌ على العملية أكبر من تأثير حضور المرأة بشكل فردي ضمن وفود المفاوضات الرسمية الأخرى، حتى عندما شكّلت المرأة جزءاً كبيراً من تلك الوفود. وفي العديد من الحالات التي تم فيها تمثيل المرأة بأعداد كبيرة في وفود المفاوضات، استطاعت المرأة الاستفادة بشكلٍ جيد من عددها الكبير نسبياً فقط عندما تمكّنت من تجاوز حدود الوفود التي تنتمي إليها وتشكيل تحالفات لتحقيق مصالح مشتركة. وغالباً ما حدث ذلك عندما اشتركت النساء في الضغط داخل المفاوضات و/أو خارجها من أجل توقيع الاتفاقية.

في الحالات التي اضطلعت النساء فيها *بدور المراقب*، نادراً ما كان لهن تأثيرٌ عندما كانت تربطهن علاقة وثيقة بأطراف النزاع ويستطعن التأثير عليهم. في الوقت نفسه، مثّلت مثل هذه العلاقة الوثيقة تحدياً لشرعيتهن في أغلب الأحيان.

ويُلاحظ أن المرأة كان لها تأثيرٌ أيضاً خارج المفاوضات الرسمية. *فعلى مستوى المشاورات*، كان للنساء دورٌ مؤثرٌ في الغالب عندما استطعن اتخاذ موقف نسائي مشترك وتقديمه

بشكل موحّد في وثائق مختصرة تعرض مطالب المرأة. مثّلت تلك الوثائق وسيلةً لنقل تلك المطالب إلى مائدة المفاوضات، وإلى الاتفاقيات في أغلب الأحيان. كثيراً ما ساعدت التسهيلات التي قدّمها أفراد من النساء يتميزن بالقوة والنفوذ داخل الدولة أو خارجها النساء الأخريات على التغلب على الاختلافات والتوصّل إلى مواقف مشتركة (وينطبق هذا الأمر أيضاً على النساء اللائي شاركن على مائدة المفاوضات). بالإضافة إلى ذلك، كان توصيل المطالب بنجاح من مائدة المشاورات إلى مائدة المفاوضات يأتي بأفضل النتائج عندما يدعمه مزيج من الاستراتيجيات والعوامل التكميلية، كالتعاون الوثيق مع الوسطاء ووفود المفاوضات، والضغط من خلال الأطراف والمنظّمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التواصل المُهدّف مع وسائل الإعلام وتنظيم الحملات العامة (انظر مناقشة استراتيجيات توصيل المطالب، الفصل 6).

يُعزي حضور المرأة في *لجان ما بعد الاتفاقية* في أغلب الأحيان إلى أحكامٍ تراعي النوع الاجتماعي نصّت عليها اتفاقية السلام بالفعل. وكلما زاد وضوح هذه الأحكام لتحقيق المساواة بين الجنسين، زاد احتمال حضور المرأة مستقبَلاً في اللجان والآليات اللاحقة، وخاصةً في وجود عدة معايير للاختيار إلى جانب الحصص المقررة للنوع الاجتماعي، مثل اعتبارات العِرق، والمنطقة الجغرافية، والانتماء الديني، والخبرة في مجال معين. فضلاً عن ذلك، ساعدت هذه المعايير المُوسّعة على مشاركة نساءٍ مؤهّلاتٍ بدرجة عالية بشكلٍ أكبر في العملية. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان لا يتم تنفيذ النتائج المراعية للجنس التي توصلت لها العديد من تلك اللجان نظراً لاعتمادها بشكلٍ متكرر على دعم النخب السياسية (غير المتعاطفة). ولم تُولِ النساء والداعمين لهن، كالأطراف الأخرى مثل مجموعات المجتمع المدني، اهتماماً كافياً بالسياق السياسي لأعمال تلك اللجان بالغة الأهمية. ويرجع ذلك إلى غياب عنصر المتابعة الملائمة.

في *ورش العمل رفيعة المستوى الخاصة بحل المشكلات* (المسار 1.5)، كان تمثيل المرأة ضعيفاً إلى حد كبير بوجهٍ عام. ولكن الأمر اختلف فقط عندما تم تصميم ورش العمل تلك خصيصاً للنساء كوسيلة للتغلب على التوترات والتظلمات، وللتوصل إلى مواقف مشتركة بينهن. وقد استطاعت البيانات المشتركة الصادرة عن ورش العمل التأثير على المفاوضات عندما كان يتم تنظيم توصيل المطالب استراتيجياً بنفس الطريقة المستخدمة مع المشاورات. في بعض الأحيان، كان لورش العمل تلك تأثيرٌ مباشرٌ على تمكين مشاركة المرأة في المفاوضات بل وحتى تمكينها من المشاركة بنسبة أكبر.

فيما يتعلق *بعمليات صنع القرار الجماهيري*، وعند تَوفُّر البيانات، لم تختلف أنماط تصويت النساء كثيراً عن أنماط تصويت الرجال. وعند إجراء الاستفتاءات للتصديق على الاتفاقيات، لا يوجد ميل تلقائي لدى الجمهور نحو تأييد اتفاقيات السلام. ولكن، كما يظهر من حالة أيرلندا الشمالية، نجحت النساء في تنظيم حملات عامة تأييداً للتصديق على اتفاقية السلام.

تتفوق النساء في *العمل الجماهيري*. وغالباً ما تتم الإشادة بدورهن في التوصّل إلى اتفاقيات السلام وضمان استمرارية المفاوضات بغض النظر عن النقاط المحدّدة في جدول الأعمال. وتوضّح دراسات الحالة أن المرأة شاركت في العمل الجماهيري تأييداً لاتفاقيات السلام أكثر من أي مجموعة أخرى. وفي الواقع، تشير الحالات التي شاركت فيها المرأة في المقاومة المدنية المشتركة والعمل الجماهيري بهدف تشجيع الرجال على بدء المفاوضات أو توقيع اتفاقيات السلام إلى أن الدفع من أجل تحقيق السلام هو العامل الرئيس الذي يوحّد النساء المتفرقات. وبذلك، ساعد العمل الجماهيري تحرك المرأة بطرقٍ أخرى للإدماج. وفي معظم دراسات الحالة التي شهدت مشاركة قوية للمرأة (13 من إجمالي 40 حالة)، نجحت المرأة على وجه التحديد في الدفع لتحقيق السلام والتوقيع على اتفاقيات السلام بصورة خاصة. ولكن، لم تقع حالة واحدة من العمل الجماهيري النسائي (أو غيره) أثناء التنفيذ في حالة عدم تنفيذ الإصلاحات الهامة التي نصت عليها اتفاقية السلام. يُمكن أن يساعد العمل والحشد الجماهيري من قِبَل المرأة قبل المفاوضات وأثناءها كعامل مباشر يمنح الشرعية لدعوة المرأة لاحقاً للمشاركة في العملية الرسمية.

الملحق 1: قائمة دراسات الحالة

1. مفاوضات السلام آتشيه 1999 – 2003	21. الانتقال السياسي في مالي 1990-1992
2. المفاوضات والانتقال السياسي في أفغانستان 2001-2005	22. مفاوضات السلام في شمال مالي 1990-1996
3. التحول السياسي في بنين 1990-2011	**23. الانتفاضة في ولاية تشياباس وعملية السلام بالمكسيك 1994-1997**
4. مفاوضات السلام وتنفيذها في بوروندي 1996-2013	24. مفاوضات مولدوفا - ترانسنيستريا 1992-2005
5. مفاوضات السلام في كولومبيا 1998-2002	**25. اتفاقية السلام وحركة المواطنين في نيبال 2005-2012**
6. مفاوضات قبرص 1999-2004	**26. اتفاقية الجمعة العظيمة في أيرلندا الشمالية 2001-2013**
7. مفاوضات السلام في دارفور 2009-2013	**27. مفاوضات بابوا غينيا الجديدة - بوغانفيل 1997-2005**
8. الحوار بين الأطراف الكونغولية، جمهورية الكونغو الديمقراطية 1999-2003	28. اتفاقية أروشا للسلام برواندا 1992-1993
9. الانتقال السياسي في مصر 2011-2013	**29. اتفاقية تاونسفيل للسلام وصياغة الدستور بجزر سليمان 2000-2014**
10. مفاوضات السلام وتنفيذها في السلفادور 1990-1994	**30. مؤتمر السلام الوطني في الصومال 1992-1994**
11. صياغة الدستور في إريتريا 1993-1997	**31. مؤتمر السلام الوطني في الصومال 2001-2005**
12. الانتقال السياسي / صياغة الدستور في فيجي 2006-2013	**32. عملية الصومال جيبوتي 1999-2001**
13. مفاوضات الأمم المتحدة بين جورجيا وأبخازيا 1997-2007	33. المفاوضات حول أعمال العنف بعد الاستقلال في جمهورية أرض الصومال 1991-1994
14. عملية السلام في جواتيمالا 1989-1999	**34. الانتقال السياسي في جنوب أفريقيا 1990-1997**
15. مبادرة جنيف بين إسرائيل وفلسطين 2003-2013	**35. مفاوضات وقف إطلاق النار، والسلام، والانتخابات في سيريلانكا 2000-2004**
16. اتفاقية أوسلو بين إسرائيل وفلسطين 1991-1995	36. مفاوضات السلام وتنفيذها في طاجكستان 1993-2000
17. العنف بعد الانتخابات في كينيا 2008-2013	**37. الانتقال السياسي في توغو 1990-2006**
18. الإصلاحات السياسية في قرغيزستان 2013 - حتى الآن	38. بروتوكولات تركيا أرمينيا 2008-2011
19. اتفاقية السلام وتنفيذها في ليبيريا 2003-2011	**39. عملية السلام التركية-الكردية 2009-2014**
20. عملية السلام الخاصة بالاتفاقية الإطارية في مقدونيا أوهريد 2001-2013	**40. الحوار الوطني الانتقالي باليمن 2011-2014**

الملحق 2: الإطار البحثي لمشروع توسيع نطاق المشاركة

يلخص الجدول التالي الإطار البحثي لمشروع توسيع نطاق المشاركة

الإطار البحثي لمشروع توسيع نطاق المشاركة

السياق	طرق الإدماج	تقييم الطرق من خلال 40 دراسة حالة	تقييم التأثير أثناء المراحل ومستوى التأثير	تحليل الأسباب: عوامل التمكين أو التعويق
• التاريخ • العلاقات بين الدولة والمجتمع • السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي • الجيش • المرأة / النوع الاجتماعي في المجتمع • دور وسائل الإعلام • النزاعات + الأسباب • عمليات السلام / الانتقال • الجهات الفاعلة (الوطنية، والدولية)	1. التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات • ضمن الوفود • بزيادة عدد الوفود • في الحوارات الوطنية 2. التمثيل بصفة مراقب 3. المشاورات 4. اللجان الشاملة • ما بعد الاتفاق • ما قبل المفاوضات أو أثناءها • الهيئات الدائمة 5. ورش العمل رفيعة المستوى لحل المشكلات 6. صنع القرار الجماهيري 7. العمل الجماهيري	• تكرار النموذج • المدة • الجهات الفاعلة المُدرجة • الأساس المنطقي • الإجراءات، بما في ذلك صنع القرار • الاختيار • التوصيل • البدء • دور الوسطاء • دور الجهات الفاعلة الأخرى • درجة الدعم السياسي • التمويل	**المراحل / الفئات** • بدء المفاوضات • جدول أعمال التفاوض • نتائج التفاوض • اتفاقية السلام • الدستور • الإصلاحات السياسية • التنفيذ **أنواع التأثير** • تأثير الجهات الفاعلة المُدرجة على نوعية الاتفاقيات • تأثير الجهات الفاعلة المُدرجة على استدامة الاتفاقيات • التأثير بالضغط من أجل بدء المفاوضات أو التوقيع على اتفاقيات **التحليل الكميّ** • الارتباط بين أنواع التأثير والنتائج • تحليلات التكرار	• متعلقة بالسياق • متعلقة بتصميم العملية

الملحق 3: قائمة بأسماء المشاركين في ورشة العمل، يناير/كانون الثاني 2015

الاسم	المنظّمة	الوظيفة
دانييل كولدبرج	الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام (CNWP)	مسؤولة برنامج
باربرو سفيدبرج	الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF)	مديرة مشروع
راشيل جاسر	المركز السويسري للسلام	نائبة الرئيس، الوساطة
أميل جوراني	مركز الحوار الإنساني	منسقة إدماج
مادلين كوتش	شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني (ICAN)	مسؤولة برنامج
سنام أندرليني	شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني (ICAN)	مؤسسة مشاركة، مديرة
باندانا رانا	ساثي	الرئيسة التنفيذية
ماري أورايلي	المعهد الدولي للسلام (IPI)	محررة، وزميلة باحثة
رينا أميري	وحدة دعم الوساطة بالأمم المتحدة، الفريق الاحتياطي	خبيرة في الإدماج والنوع الاجتماعي
إيزابيل قويسكنس	برنامج النساء صانعات السلام	المديرة التنفيذية
ميشيل بارسا	معهد الأمن الشامل	نائبة المدير
كاتارينا سالميلا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	أخصائية سياسات
كورنلييك كيزر	المنظّمة الكاثوليكية للإغاثة والتنمية (CORDAID)	مديرة تطوير الشراكات
مادلين ريس	الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF)	الأمينة العامة
أندريا أو سويليبين	المعهد الدولي للسلام (IPI)	محللة سياسية أولى
كاثرين كيسادا		باحثة
جانا نوجوكس	منظّمة الإشعار الدولية	مسؤولة برنامج أولى
آنا ويلدت	وزارة الخارجية السويسرية، قسم الأمن البشري	مستشارة في النوع الاجتماعي
ستيفان أوت	وزارة الخارجية السويسرية، قسم الأمن البشري	متدرب
كريستين بيل	كلية الحقوق، جامعة إدنبره	أستاذة القانون الدستوري
تانيا بافنهولز	معهد الدراسات العليا/ مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام	منسقة المشروع
ميرايل فيدمر	معهد الدراسات العليا/ مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام	مسؤولة سياسات
توبيا تالفيتي	مبادرة إدارة الأزمات (CMI)	مديرة تنفيذية
أنطونيا بوتر برنتيس	مبادرة إدارة الأزمات (CMI)	مديرة أولى
سيليا جروندستورم	مبادرة إدارة الأزمات (CMI)	مسؤولة مشروع

.8

مراجع إضافية لدراسات الحالة المستخدمة

جوشي، إم.، كوين، جيه. إم.، وريجان، بي. إم. (2015) *بيانات التنفيذ السنوية لاتفاقيات السلام الشاملة في الفترة 1989-2012، ستُنشر قريباً.*

نيلسون، دي(2012). ترسيخ السلام: جهات المجتمع المدني الفاعلة في اتفاقيات السلام والسلام الدائم. *التفاعلات الدولية: البحوث التجريبية والنظرية في العلاقات الدولية، 38 (2)، 243-266.*

دراسة مسحية للحياة والأوقات في أيرلندا الشمالية (1999). (22 مارس/ آذار 2015). تم استرجاعها من قطاع المواقف السياسية: http://www.ark.ac.uk/nilt/results/polatt.html#gfa

منظّمة الدول الأمريكية. (3 مارس/ آذار 2015). *الإصلاح الدستوري: تقرير مراقبة الانتخابات*، بعثة جواتيمالا (2000). تم استرجاعها من المشورة الشعبية، 16 مايو/ آيار 1999: http://www.oas.org/sap/docs/misiones/1999/CP07443S04%20Guatemala%20E

بافنهولتز، تي. (2014a). *توسيع المشاركة في عمليات السلام: المُعضلات والخيارات للوسطاء.* سلسلة ممارسي الوساطة، جنيف: مركز الحوار الإنساني.

بافنهولتز، تي. (2014b). المجتمع المدني ومفاوضات السلام: ما وراء ازدواجية الإدراج – الاستبعاد. *دورية التفاوض*، 30 (1)، 69-91.

بافنهولتز، تي. (2015a). *"مشروع توسيع المشاركة" ورقة إحاطة.* جنيف: مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية. تم استرجاعها من: http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/ccdp/shared/Docs/Publications/briefingpaperbroader%20participation.pdf

بافنهولتز، تي. (2015b). "النتائج حول المرأة والنوع الاجتماعي" ورقة إحاطة. جنيف: مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية.

http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/ccdp/shared/Docs/Publications/ briefingpaperbroader%20participation.pdf

بافنهولتز، تي. وكوهادار، إي. (2014). توسيع النقاش حول "التوصيل" في دبلوماسية المسار الثاني: تأملات نظرية وتجارب من جنوب آسيا. *ورقة قُدّمت في المؤتمر السنوي لرابطة الدراسات الدولية*، تورنتو، كندا.

سبارك، سي. (2010). "فهم المجتمع المدني". *في المجتمع المدني وبناء السلام: تقييم نقدي*، بقلم تانيا بافنهولتز، 3-28. لندن: لين رينر.

ترو، جيه. (2013a). "عدّ النساء، موازنة النوع الاجتماعي: زيادة مشاركة المرأة في الحوكمة." السياسة والنوع الاجتماعي 9، 3: 351-59.

ترو، جيه. (2013b). "المرأة والسلام والأمن في سياقات ما بعد الصراع وبناء السلام". المركز النرويجي لموارد بناء السلام، موجز سياسة، مارس. http://www.peacebuilding.no/Themes/Women-peace-and-security/Publications/Women-peace-and-security-in-post-conflict-and-peacebuilding-contexts

مجلس الأمن الدولي (2000). القرار 1325. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1325، 2000/10/31

(2008) القرار 1820. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1820، 2008/06/19

(2009a) القرار 1888. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1888، 2009/09/30

(2009b) القرار 1889. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1889، 2009/10/05

(2010) القرار 1960. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1960، 2010/12/16

(2013a) القرار 2106. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2106، 2013/06/24

(2013b) القرار 2122. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/2122، 2013/10/18

الأمم المتحدة للمرأة هي منظّمة الأمم المتحدة المكرّسة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كنصير عالمي للمرأة والفتيات، أُنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن في مختلف أنحاء العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتطبيق تلك المعايير. تؤازر الهيئة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مناحي الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة الدور القيادي والمشاركة للمرأة؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إدماج المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين أمراً محورياً في تخطيط التنمية الوطنية ووضع الميزانيات. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشجع استخدام منظومة العمل بالأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: 212-906-6400
Fax: 212-906-6705
www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen